منظمة
العمل الدولية

عالم العمل

مجلة منظمة العمل الدولية

نهاية عمل الأطفال
ملايين الأصوات وأمل واحد

العدد ٦١، أيار/مايو ٢٠٠٨

أيضاً في هذا العدد:

حصاد المستقبل بدون عمل الأطفال • عمل الأطفال في التعدين • من عمل الأطفال إلى التربية والتدريب • العمل اللائق في سوريا • مركز تنمية في قطر • «بيت لبنان» • خطة الأنشطة المشتركة

المناداة بالحوار والعمل اللائق

مبنى البحرية في واشنطن حيث عقد أول اجتماع لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٩

آرثر فونتين، أول رئيس لمجلس الإدارة

كيف كان أول اجتماع لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٩؟

ألقى الرئيس الأميركي فرانكلن د. روزفلت كلمته أمام مؤتمر العمل الدولي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤١ في خضم الحرب العالمية الثانية وقال فيها «يبدو بأن أحدهم لم يقم بالتحضيرات اللازمة ... لقد اضطررت لإيجاد المساحة الضرورية في مبنى البحرية، إلى جانب القرطاسية والآلات الكاتبة...».

في ذلك الوقت، كانت منظمة العمل الدولية مجرد حلم، حتى أنها كانت حلماً جامحاً بالنسبة للكثيرين. من سمع بحكومات تجتمع معاً لرفع معايير العمل إلى المستوى الدولي؟ وكانت الفكرة الأكثر جموحاً اجتماع الأشخاص المتأثرين بشكل مباشر ـ أي العمال والموظفين من مختلف البلدان ـ مع الحكومات لتحديد معايير العمل... لقد مضت عشرون سنة على ذلك اليوم. لقد امتُحنت منظمة العمل الدولية واختُبرت مراراً...».

كانت المهمة الرئيسية خلال ذلك الاجتماع تقضي بانتخاب أول مدير لمكتب العمل الدولي وكانت المنافسة بين آرثر فونتين وهارولد باتلر. يروي السيد إدوارد فيلين هذه القصة:

«افتتح الاجتماع بهدوء ومن دون رسميات على الرغم من أنه تحول إلى اجتماع في غاية الحيوية. وحضر ٢١ عضواً من مجلس الإدارة بما أنه لم يكن هناك بعد أحكام حول النواب أو البدلاء، لكنهم ضموا تقريباً كل الأعضاء الأساسيين في المؤتمر ـ والسيد فونتين متحفظاً ولحيته خير تعبير عن كرامة الأولمبي النبيل والمتعب قليلاً؛ والسيد ديليفان مترقب ككلب صيد؛ والسيد مايور دي بلانش أكثر لطفاً من السيد فونتين بطيبة قلب من حقبة أخرى؛ والسيد كارلييه بلحية عريضة وبيضاء اللون وحضور ملكي؛ والسيد جوهو الذي جمع بين الصوت الجهوري وشكل المغامر ذي الذكاء السياسي الحاد...».

كان الاقتراح يقضي بتعيين مدير مؤقت حتى الاجتماع التالي لكن السيد جوهو وقف متحدثاً بصوت يحمل التهديد والتصميم في طياته وقال إن الأمور تجري ببطء شديد. ألن نفي بالوعود التي قطعناها على العمال؟... مدير مؤقت؟... دعوا مجلس الإدارة يقوم بواجبه ويعين رئيسه فوراً!.

بعد فترة تأجيل بسيطة، تم الاتفاق على أن ينتخب مجلس الإدارة رئيساً ومديراً على الفور. وعندما انتخب آرثر فونتين رئيساً دائماً، لم يعد عندها يعتبر مرشحاً على لائحة المدراء وبقي رئيساً لمجلس الإدارة لمدة عشر سنوات حيث تميز بقيادته وقدراته.

«عندما طالب السيد جوهو بتعيين مدير دائم، حاول المندوبون مواجهة هذا التحدي الجديد، فهذا أهم قرار يتخذه مجلس الإدارة ولم يكن لديهم الوقت للنظر في هذه المسألة ولم يحظوا حتى بلائحة مرشحين.

فقاطعهم السيد غيران قائلاً «إن لم يكن لديكم مرشح، نحن لدينا»، فازداد الجو توتراً.

فكتب «فيلين»: هكذا ظهر «ألبرت توماس» لأول مرة في منظمة العمل الدولية. لم يسبق أن وصل رجل بعظمته إلى الواجهة بهذه الطريقة الدرامية وغير المتوقعة وفي مرحلة بهذه الدقة».

والباقي، كما يُقال، من التاريخ.

عالم العمل

تصدر مجلة «عالم العمل» فصلياً، عن مكتب الاعلام العام لمنظمة العمل الدولية في جنيف، كما تصدر منها طبعات إقليمية ووطنية في انتظام و في اللغات : الصينية، التشيكية، الدانماركية، الهنغارية، اليابانية، النروجية، الروسية، السلوفاكية والسويدية.

Editor: May Hofman Ojermark
Ass Editor: Katherine Lonasney
Production Manager: Kiran Mehra-Kerpelmun
Production Assistant: Corine Luchini
Photo Editor: Marcel Crozet
Art Direction: MDP, ILO Turin
Cover Design: Bill Bulton
Editorial Board: Thomas Netter (Chair), Charlotte Beauchanp, Lauren Elsasser, Mary Hofman Ojermark, Kiran Mehra Kerpehman, Corine Perthus, Hans Von Rohland

الطبعة العربية: رهام راشد
(مكتب منظمة العمل الدولية ـ بيروت).
الاخراج والطباعة: مطبعة دار الكتب، بيروت ـ لبنان

لا يمكن إعتبار هذه المجلة وثيقة رسمية من وثائق منظمة العمل الدولية، فالآراء الواردة فيها تعكس وجهات نظر كتّابها ولا تعكس في الضرورة آراء المنظمة. فضلاً عن أن الدلالات المستخدمة لا تعني تعبير منظمة العمل الدولية عن أي رأي يتعلق بالوضعية القانونية لأي بلد ولأية منطقة منه أو أرض، أو بالوضعية القانونية للسلطات القائمة فيه، أو برسم حدوده، وذلك مهما كان هذا الرأي.
كما أن الاشارة الى أسماء مؤسسات ومنتجات تجارية وعمليّات إنتاجية ما، لا تعني مصادقة منظمة العمل الدولية عليها، وأي اغفال لذكر مؤسسة أو منتجات تجارية أو عمليات إنتاجية معينة ليس دليلاً على رفضها. يمكن نقل المعلومات والصور من دون إذن مسبق شريطة الاشارة الى مصدرها. مع ذلك، تكون إدارة التحرير شاكرة لمن يتقدم إليها بكتاب يتضمن طلب الحصول على إذن مسبق بالنشر. توجه المراسلات على العنوان التالي:

منظمة العمل الدولية
المكتب الاقليمي للدول العربية
ص.ب ٤٠٨٨ ـ ١١
رياض الصلح ٢١٥٠ ـ ١١٠٧
بيروت لبنان
هاتف: ٧٥٢٤٠٠ ـ ١ ـ ٩٦١
فاكس: ٧٥٢٤٠٥ ـ ١ ـ ٩٦١
بريد الكتروني : beirut@ilo.org

أو

ILO Department of Communication and Public Information
CH - 1211 Geneva 22
Switzerland
Tel: (4122) 7997912
Fax: (4122) 7998577

نهاية عمل الأطفال: ملايين الأصوات وأمل واحد

حققت منظمة العمل الدولية هدفاً استثنائياً في أقل من عقد واحد. منذ اعتماد اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال عام ١٩٩٩، وقف العالم على عتبة ما كان مستحيلاً في وقت من الأوقات ـ القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال. تسلط مجلة «عالم العمل» في عدة من المقالات على التقدم الذي أحرز في هذا المجال، والعمليات التي أوصلتنا إلى هذه النقطة الحاسمة، والتحديات التي يبقى علينا مواجهتها.

موضوع الغلاف

نهاية عمل الأطفال: ملايين الأصوات وأمل واحد ٤

مقالات عامة

حصاد مستقبلي دون استغلال للأطفال ١٠

عمل الأطفال في التعدين ومقالع الحجارة ١٤

بداية رحلة جديدة: من عمل الأطفال إلى التعليم والتدريب ١٨

مركز تنمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في دولة قطر ٢١

البرنامج الوطني للعمل اللائق في الجمهورية العربية السورية ٢٣

خطة الأنشطة المشتركة ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩ ٢٥

مشروع «بيت لبنان» ٢٨

تحقيقات صحفية

كوكب العمل ٢٩

أخبار: ٣٠

- منتدى بشبونة حول «العمل اللائق من أجل عولمة عادلة»
- الجهود التي يمكن بذلها في عالم العمل للحد من وفيات الأمهات
- أهمية العمل اللائق للمعوقين
- العمل والجوانب الاجتماعية لأنظمة الإنتاج العالمية
- التربية النقابية في القرن الحادي والعشرين

حول القارات ٣٥

أنشئت منظمة العمل الدولية (م ع د) في عام ١٩١٩ لتجمع تحت مظلتها حكومات ومنظمات أصحاب العمل والعمال للدول ال ١٧٥ الأعضاء في جهد مشترك من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين ظروف عمل وحياة العاملين في جميع أنحاء العالم. ويعتبر مكتب العمل الدولي، في جنيف، الأمانة العامة والمقر العام للمنظمة.

نهاية عمل الأطفال

ملايين الأصوات وأمل واحد

© M.Crozet / ILO

شهد العقد الماضي لقاءاً استثنائياً بين الفكر والعمل ضمن الحركة العالمية ضد عمل الأطفال. وفي الذكرى الخامسة عشر للبرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال التابع لمنظمة العمل الدولية، تنظر مجلة «عالم العمل» إلى إنجازات البرنامج ورؤيته المستقبلية. ساهم في هذه المقالة السيد أليك فايف، اختصاصي رفيع المستوى في عمل الأطفال ضمن البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال (أيبك).

جنيف ـ عندما صعد مئات الأطفال المشاركون في «المسيرة العالمية ضد عمل الأطفال» إلى المنبر خلال مؤتمر العمل الدولي في ٢ حزيران/يونيو عام ١٩٩٨ بعد رحلة شاقة عبر أكثر من ١٠٠ بلد، لم يعرفوا أنه خلال أقل من عقد، سوف تُسمع أصواتهم في كل أنحاء العالم.

بعد أقل من عشر سنوات، صدّق أكثر من ٩٠٪ من ١٨١ دولة عضو في منظمة العمل الدولية على الاتفاقية رقم ١٨٢ لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال ـ وهو أسرع معدل تصديق في تاريخ منظمة العمل الدولية خلال ٨٨ عاماً. والأهم أن البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال أصبح اليوم أكبر برنامج تعاون فني في العالم حيث يتم تطبيقه في ٨٨ دولة، مع ١٩٠ مشروعاً ميدانياً في ٥٥ دولة، وإنفاق سنوي بقيمة ٦٠ مليون دولاراً أميركياً واستخدام ٤٥٠ موظفاً، ٩٠٪ منهم يعملون في الميدان.

تقول السيدة ميشيل جانكانيش، مديرة البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال وأحد أهم الفاعلين في عملية تطوير الاتفاقية رقم ١٨٢ في ذلك الوقت «سمعنا صدى هؤلاء الأطفال خلال النقاش الذي بدأ عام ١٩٩٨ ونتجت عنه الاتفاقية رقم ١٨٢ عام ١٩٩٩. كما شكل الأطفال سابقة مهمة عندما تحدثوا مباشرة إلى المندوبين الذين سوف يقررون المعيار الذي لن يغير حياتهم فحسب بل حياة الملايين من الأطفال». وفي مقابلة أجرتها مؤخراً مع مجلة «عالم العمل» أعلنت «كانت رسالتهم «نحن نتألم وأنتم قادرون على مساعدتنا». لقد جعلنا ذلك نعي لمن نعمل وما علينا فعله».

حظي الأطفال ذلك اليوم بترحيب الحاضرين وقوفاً وسمع آلاف مندوبي الوفود الثلاثة صدى أصواتهم لسنوات تلت. اتحد أصحاب العمل والعمال والحكومات معاً لمحاربة أسوأ أشكال عمل الأطفال في العالم، من أجل وضع حد لما سماه منظم المسيرة العالمية، «النقطة السوداء التي يجب إزالتها من سجل الإنسانية جمعاء».

شهدت منظمة العمل الدولية، منذ عام ١٩٩٩، ما يلي:

- صدّقت أكثر من ١٦٠ دولة عضو في المنظمة على الاتفاقية رقم ١٨٢.
- حققت حركة عالمية ضد عمل الأطفال توافقاً غير مسبوق يقضي بعدم تعزيز العولمة عبر الأطفال الذين يصنعون سلعاً رخيصة تجد طريقها إلى متاجر التجزئة في الدول الغنية.
- أصبح هناك اعتراف شبه عالمي بأن عمل الأطفال ـ خصوصاً بأسوأ أشكاله ـ لا يشكل ميزة اقتصادية بل مضيعة للموارد البشرية الثمينة وسداً منيعاً أمام تحقيق الأهداف التنموية للألفية.
- تم إطلاق برامج محددة الأجل للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال في ٢٣ بلداً بهدف القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال بحلول العام ٢٠١٦.

ملايين الأصوات وأمل واحد

كيف نشأت هذه الحركة المذهلة؟ منذ عشرين عاماً، كانت هذه التطورات مجرد خيال. وفي نهاية الثمانينيات، نفذت منظمة العمل الدولية مشروعاً ميدانياً رسمياً واحداً لمواجهة عمل الأطفال. وعام ١٩٧٩، أثار العام الدولي للطفل اهتمام الرأي العام بمشكلة عمل الأطفال. ومن ثم، قدمت اتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩) رؤية جديدة في النقاشات الدولية؛ وفي نهاية التسعينيات طويت هذه الصفحة. وخلال المؤتمرات التي عُقدت في هولندا وكولومبيا والنرويج عام ١٩٩٧، رفع قادة أصحاب العمل والعمال والحكومات والمجتمع المدني أصواتهم عالياً للمطالبة بوضع حد لعمل الأطفال، وأجمعت وكالات الأمم المتحدة الأخرى واليونسف والبنك الدولي على الفكرة نفسها.

لقيت تلك الأصوات ـ وأناشيد الأطفال وشعاراتهم في مؤتمر العمل الدولي عام ١٩٩٨ ـ آذاناً صاغية في كل أنحاء العالم. فتم إنقاذ أكثر من مليون طفل من عمل الأطفال، إما من قبل عائلاتهم أو حكوماتهم أو عبر الاتفاق بين النقابات العمالية وأصحاب العمل، فوجدوا حياة جديدة عند ذهابهم للمدرسة.

لكن وفق تقديرات منظمة العمل الدولية في العام ٢٠٠٦، مازال هناك أكثر من ٢٠٠ مليون طفل عامل بين ٥ و١٧ عاماً. ويقدر عدد الأطفال العاملين في وظائف خطرة والتي تعتبر من أسوأ أشكال عمل الأطفال بحوالي ١٢٦ مليون طفل. ويعمل حوالي ٦٩٪ من هؤلاء الأطفال في الزراعة مقارنة مع ٩٪ فقط في الصناعة؛ كما يوجد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أكبر عدد من الأطفال العاملين ـ ٢٢١ مليون طفل بالإجمال، يليها أفريقيا جنوب الصحراء (٤٩،٣ مليون طفل) وأميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (٥،٧ مليون طفل).

لكن لأول مرة، لاحظت منظمة العمل الدولية خطوة ايجابية حيث انخفض عدد الأطفال العاملين ضمن الفئة العمرية ٥ و١٤ عاماً بحوالي ٢٠ مليون طفل بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٤، وعلى الأخص الأطفال العاملين في وظائف خطرة. وبالإجمال، عرفت أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي اكبر تراجع في عدد الأطفال العاملين. ويعتبر ذلك تقدماً إيجابياً، على الرغم من استمرار عمل الأطفال على نطاق واسع.

لقاء الفكر والعمل الاستراتيجي

شهد العقد الماضي لقاء غير مسبوق بين الفكر والعمل ضمن الحركة العالمية ضد عمل الأطفال. ففي الألفية الجديدة، أصبح القضاء على عمل الأطفال أحد أهم الالتزامات العالمية للحد من الفقر وتعزيز حقوق الإنسان في العالم.

في هذا الإطار، شجعت الاتفاقية رقم ١٨٢ حول أسوأ أشكال عمل الأطفال العمل الاستراتيجي. فسحبت اتفاقية منظمة العمل الدولية حول الحد الأدنى للسن ـ رقم ١٣٨ لعام ١٩٧٣ ـ في أعقابها. ومنذ العام ١٩٩٩، تزامن التصديق على هاتين الاتفاقيتين المتعلقتين بعمل الأطفال، وتخطت الاتفاقية رقم ١٨٢ ببضع سنوات اتفاقية الحد الأدنى للسن التي سبقتها بخمس وعشرين عاماً.

واليوم، يحث هذا الإجماع العالمي الناشئ على الحاجة إلى:

- ترتيب أسوأ أشكال عمل الأطفال وفقاً للأولوية
- الاستجابة إلى الفئات الأكثر عرضة، وبخاصة الفتيات
- الاعتراف بأهمية الفقر باعتباره عاملاً مسبباً وليس ذريعة لعدم التحرك
- إدراج عمل الأطفال في أطر حقوق الإنسان والتنمية العالمية، وعلى الأخص التعليم للجميع
- وضع أفريقيا في أعلى سلم الأولويات باعتبارها التحدي التنموي الأكبر

شهد هذا الإجماع نشاطاً مهماً من قبل مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في كل المستويات. بالإضافة، قدمت الأطراف المانحة موارد متزايدة، وخصوصاً لمنظمة العمل الدولية. حصلت المنظمة، عبر البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال، على موارد لا سابق لها وطورت عدداً من الأدوات الفنية لدعم الجهود التي بذلتها أطرافها المكونة في مجال عمل الأطفال.

@ M.Crozet / ILO

@ M.Crozet / ILO

لكن التحديات ما زالت كثيرة. فالحركة العالمية مفككة وتواجه خطر الازدواجية والتناقض في أهدافها. وبينما يُظهر كل يوم عالمي ضد عمل الأطفال تدفقاً ضخماً في كل بلدان العالم، يشعر البعض بأن الزخم العالمي الذي بدأ في نهاية التسعينيات قد وصل إلى حائط مسدود. فبعد مرور عشر سنوات على مؤتمر أوسلو، حان الوقت لتقييم الوضع والتركيز على إستراتيجية عالمية متجددة وجهوداً دولية أكثر تكاملاً.

@ M.Crozet / ILO

كيفية المضي قدماً

تشير عدة مبادرات إلى تعزيز التعاون بين مختلف الوكالات. فقد أُطلق مشروع «فهم عمل الأطفال» عام ٢٠٠٠ حيث تلعب منظمة العمل الدولية دوراً أساسياً مع اليونسف والبنك الدولي مما مهد الطريق أمام تعاون أكبر بين الوكالات وتطوير رؤية مشتركة حول كيفية جمع البيانات. ومنذ عام ٢٠٠٥، جمع فريق العمل العالمي حول عمل الأطفال والتعليم للجميع بين منظمة العمل الدولية واليونسكو واليونسف والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة التربية الدولية والمسيرة العالمية من جهة وممثلي الحكومات من جهة أخرى لتعزيز الترابط بين هذين الهدفين. بالطبع، يوجد فرص أخرى لتطبيق هذا النموذج الناشئ في مجالات أخرى على غرار الزراعة والصحة.

في هذا الإطار، لا غنى عن منظمات أصحاب العمل والعمال لنجاح الحركة العالمية باعتبارها أطراف مكونة في منظمة العمل الدولية وبفضل عضويتها الضخمة التي تربط بين المستويين المحلي والعالمي وتشكل مجموعات ضاغطة كبيرة ـ لممارسة الضغط على الحكومات للقيام بواجباتها وفق القانون الدولي. لكن منظمات أصحاب العمل والعمال تواجه تحديات مهمة لجهة الاستفادة من قدراتها بما أنها جزء من الحركة العالمية، وأهم هذه التحديات كيفية النفاذ إلى الاقتصاد غير النظامي حيث يوجد غالبية عمل الأطفال. في الواقع، ما زال على الشركاء الاجتماعيين بذل جهود إضافية لوضع استراتيجيات مترابطة وتطبيقها لاستغلال ميزاتهم المعيارية وتفادي الازدواجية مع الجهات الفاعلة الأخرى، على غرار المنظمات غير الحكومية. كما أن تشكيل التحالفات مع الأطراف الفاعلة المشابهة في المجتمع المدني يعتبر تحدياً كبيراً بالنسبة لمنظمات أصحاب العمل والعمال.

فضلاً عن ذلك، يكمن التحدي الأكبر خلال السنوات المقبلة في إحياء الزخم ضمن الحركة العالمية للتركيز على رؤية وأهداف واستراتيجيات مشتركة. تقدم، التطورات المرتبطة بالإجماع، إطاراً وأسساً للتفاؤل بإمكانية مواجهة هذا التحدي. غير أنه لا يمكن تحقيق ذلك عبر «الأعمال كما جرت العادة» ـ وخصوصاً على ضوء الهدف الطموح الذي حددته المنظمة للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال بحلول العام ٢٠١٦ ـ بل عبر تسريع التقدم.

فقد قالت السيدة جانكانش في هذا السياق «كان المشاركون في المسيرة عام ١٩٩٨ يحملون وعوداً وآمالاً مثيرة. لقد تحقق الكثير منذ ذلك الوقت لكن الأوان قد حان لمضاعفة الجهود. فآخر ١٠٪ ـ الجزء الأخير من مسيرة منظمة العمل الدولية للقضاء على عمل الأطفال ـ سوف تكون الأصعب من دون أدنى شك».

@ M.Crozet / ILO

أصحاب العمل والعمال وعمل الأطفال

«تعتبر العضوية الثلاثية في منظمة العمل الدولية القادة الطبيعيين في مجال التوعية حول عمل الأطفال، وإبقاء هذه المشكلة على جدول الأعمال، وبناء التحالفات للقضاء عليها على المستويين الوطني والعالمي».

خوان سومافيا، المدير العام لمنظمة العمل الدولية، الكلمة التي ألقاها خلال مؤتمر العمل الدولي عام ٢٠٠٦

© M.Crozet / ILO

دور جوهري

«...منذ تأسيس منظمة العمل الدولية، كانت منظمات أصحاب العمل والعمال رائدة في تعزيز المبادئ الأساسية، بما فيها المبادئ المرتبطة بعمل الأطفال... يستمر أصحاب العمل بلعب دور مهم في الجهود الوطنية والعالمية لمحاربة عمل الأطفال. من جهة، يمكن لمنظمات أصحاب العمل أن تتأكد من أن الشركات الأعضاء فيها تعي وتفهم واجباتها حيال عمل الأطفال. ومن جهة أخرى، يمكن لمنظمات أصحاب العمل الوطنية أن تساعد في جمع البيانات حول تأثير هذا النوع من العمل في القطاعات الصناعية المختلفة، وفي تطوير سياسات وطنية مناسبة للقضاء على عمل الأطفال. وأخيراً، يمكن لهذه المنظمات أن تنشئ شراكات مع النقابات العمالية وشركائها الطبيعيين الآخرين لتصميم استجابات ملائمة، وخصوصاً لجهة المهارات المهنية وتدريب الأطفال العاملين، ويمكنها أيضاً أن تعزز توعية الرأي العام حول الآثار المضرة لعمل الأطفال وحقوق الطفل...

«يعمل أكثر من ٧٠٪ من كل الأطفال العاملين في قطاعي الزراعة والمناجم. لذلك، يجب التركيز على هذين القطاعين في أي نضال ضد عمل الأطفال في المستقبل».

السيد أشرف و. طاباني، صاحب عمل، باكستان، خلال الكلمة التي ألقاها باسم مجموعة أصحاب العمل في مؤتمر العمل الدولي في ٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٦

«... هذه المجموعة من التحركات هي الأكثر دقة وعمقاً وتركيزاً التي اعتمدتها التركيبة الثلاثية الدولية والشركاء الاجتماعيين».

السيد ج.و.ب بوثا، مندوب عن أصحاب العمل، جنوب أفريقيا؛ نائب رئيس أصحاب العمل في لجنة عمل الأطفال، خلال الكلمة التي ألقاها في مؤتمر العمل الدولي عام ١٩٩٩ حيث تم اعتماد اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال (رقم ١٨٢)

الوفاء بوعودنا

«تعتبر الاتفاقية رقم ١٨٢ ثمرة التركيبة الثلاثية في منظمة العمل الدولية وتفويض المنظمة. صحيح أننا أكدنا مراراً أن هذه الاتفاقية تكمل الاتفاقية رقم ١٣٨ حول الحد الأدنى للسن ولا تستبدلها بأي شكل، فقد أدى تركيز النقاشات إلى زيادة معدل التصديق على الاتفاقية الأخيرة. واليوم، يوجد إجماع متنامٍ حول المقاربة الشمولية: الاتفاقيتان معاً مرتبطتان بالتربية الأساسية العالمية في مجموعة متكاملة من الحقوق الأساسية التي تشكل ركيزة العمل اللائق.

قال السير ليروي تروتمان، المتحدث باسم العمال عامي ١٩٩٨ـ ١٩٩٩ ورئيس مجموعة العمال اليوم «أنه لا يجب أن تبقى النقابات العمالية مكتوفة اليدين باعتبار أن العمل قد انتهى مع اعتماد الاتفاقية ـ فالجميع يتحمل مسؤوليات إضافية. إن موقف اتحادات النقابات العمالية الدولية واضح: يجب أن نطلق حملة لتطبيق الاتفاقيات وفعل ما يمكننا وحدنا القيام به: تنظيم أفضل في القطاعات التي تشهد عمل الأطفال».

وتحدثت مؤخراً مع السيدة ميشيل جانكانش، مديرة البرنامج الدولي للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال، عن التعاون الذي حصل خلال العقد الماضي وتطوير الاتفاقية رقم ١٨٢؛ والجهود التي بذلناها لتعزيز التصديق على الاتفاقية وتطبيقها؛ وتحركات المسيرة العالمية ضد عمل الأطفال ـ التحالف الأكبر في العالم بين النقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية ـ التي حصلت في جنيف عام ١٩٩٨ بمشاركة مئات الأطفال الذين طالبوا باعتبار القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال أولوية قصوى. لقد مثلت مع «تيم نونان» (الاتحاد الدولي للنقابات الحرة)، و«روس نونان» (وكالة التربية الدولية)، العمال في لجنة صياغة الاتفاقية. واليوم، أصبحت المتحدث باسم البرنامج الدولي للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال وممثل الاتحاد الدولي للنقابات العمالية في مجلس المسيرة العالمية. واتفقت مع «ميشيل» على الآتي: لا يوجد أي إنجاز في حياتنا المهنية بأهمية الاتفاقية رقم ١٨٢ ـ وهو شعور نتشاطره مع العديد من المسؤولين في منظمة العمل الدولية والمندوبين الثلاثيين.

«نحن نفخر بما حققناه حتى الآن لكن ما زال الطريق طويلاً أمامنا لتحقيق هدفنا: كل طفل في المدرسة وكل راشد في عمل لائق. وفيما نتفاوض حول إصلاح الأمم المتحدة، نتذكر أن الحوار الاجتماعي الثلاثي كان أساس كل إنجازاتنا. ولا يجب أن ننسى بأن أطفال العالم يتوقعون منا الوفاء بوعودنا».

السيد سيمون ستين، المتحدث باسم مجموعة العمال في مجلس إدارة منظمة العمل الدولية، لجنة التوجيه الدولية للبرنامج الدولي للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال؛ ممثل الاتحاد الدولي للنقابات الدولية، المجلس الدولي للمسيرة العالمية ضد عمل الأطفال؛ المسؤول الدولي الرفيع المستوى، مؤتمر النقابات العمالية، بيان مكتوب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

التحرك بسرعة : ضرورة قصوى

جنيف - في الوقت نفسه الذي تحتفل فيه منظمة العمل الدولية بذكراها التسعين كذلك تحتفل بالذكرى العاشرة لاعتماد الاتفاقية رقم ١٨٢ حول أسوأ أشكال عمل الأطفال. لطالما كان عمل الأطفال أولوية رئيسية بالنسبة للمنظمة لكن خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، أصبحت هذه القضية من أكبر حملات المنظمة وأكثرها نجاحاً. وفي هذا الإطار، سألت مجلة «عالم العمل» السيدة ميشيل جانكانش، مديرة البرنامج الدولي للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال وأحد أهم الفاعلين في تطوير الاتفاقية رقم ١٨٢، حول رؤية البرنامج في المستقبل.

نقول إننا سوف نقضي على أسوأ أشكال عمل الأطفال خلال العقد القادم. إلى أي مدى تعتبر هذه التوقعات واقعية؟

«**ميشيل جانكانش**»: بداية، من الضروري أن نتحرك بأسرع ما يمكن. إذا فكرتم بالموضوع، تعتبر الفترة الممتدة من الآن حتى العام ٢٠١٦ فترة طويلة بالنسبة لملايين الأطفال الذين يخاطرون بحياتهم وجسدهم ويفتقرون للتعليم التي تقدم لهم ولعائلاتهم مستقبلاً لائقاً.

عندما اعتمد مكتب العمل الدولي الاتفاقية رقم ١٨٢ عام ١٩٩٩، قالت إن استغلال الأطفال في أسوأ أشكال عمل الأطفال لم يعد مقبولاً. فذلك يتطلب تدابير فورية لوضع حد لهذه المسألة الطارئة. كما أن تحديد الهدف يعزز التركيز على هذا الالتزام.

«الواقعية» مسألة نسبية. فالأهداف الأكثر طموحاً قابلة للتحقيق بوجود عزم قوي. من جهة أخرى، يمكن أن تكون الأهداف الأكثر تواضعاً غير واقعية إذا لم تؤخذ على محمل الجد. فكل شيء مرتبط بالإرادة السياسية لتحقيق الهدف الذي يتطلب جهوداً حثيثة منا جميعاً.

بالإضافة، أشارت الميول التي حددناها في التقرير العالمي عام ٢٠٠٦ إلى موجة تفاؤل حيال هدف العام ٢٠١٦. بالطبع، ما زال الدرب طويلاً أمامنا وقد يكون أكثر صعوبة في أماكن معينة مقارنة مع أماكن أخرى. لا بد إذاً من إستراتيجية لكل منطقة تأخذ التحديات الخاصة بها في عين الاعتبار. يوجد تركيز خاص على منطقة أفريقيا جنوب الصحراء بسبب تقدمها البطيء وتأثير فيروس نقص المناعة البشرية والايدز والدول الخارجة من النزاعات.

عند العمل على تحقيق هدفنا، نعتمد على توفر المعرفة والأدوات الضرورية. ففيما يتعلق بالموارد اللازمة، أظهرت دراسات منظمة العمل الدولية بأن القضاء على عمل الأطفال يشكل استثماراً مفيداً للغاية حيث تتخطى فوائده تكاليفه أضعافاً. فغالبية التكاليف مترتبة عن تأمين الفرص التربوية التي وعدت بها الأسرة الدولية في منتدى التربية العالمي في دكار عام ٢٠٠٠. أما الموارد الإضافية الضرورية لتحقيق هدف القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال بحلول العام ٢٠١٦ متواضعة بالمقارنة، كما أن المادة ٨ من الاتفاقية رقم ١٨٢ تنص على أن الدول المصدقة على الاتفاقية سوف تساعد بعضها بعضاً. بالتالي، لا داعي للمماطلة فلا يوجد أي سبب لذلك. يمكن تحقيق هذا الهدف؛ فلنقم بذلك.

إلى ماذا نحتاج لجعل التصديق العالمي على الاتفاقية رقم ١٨٢ واقعاً فعلياً، وهي سابقة في تاريخ منظمة العمل الدولية، وماذا يعني ذلك في ما يتعلق بالنظرة الدولية لهذه المسألة؟

«**ميشيل جانكانش**»: لفت مؤتمر أوسلو الانتباه إلى هذه المسألة وعزز الالتزام بها، ومن ثم جاء اعتماد الاتفاقية رقم ١٨٢ حول أسوأ أشكال عمل الأطفال. واستمر هذا الزخم مع تصديق دولة تلو الأخرى على الاتفاقية رقم ١٨٢ مما أظهر استجابة سريعة لحملة التصديق. لقد صدقت ١٦٥ دولة على هذه الاتفاقية حتى الآن لكن علينا أن نسير الميل الصعب المتبقي أمامنا. لم يتردد مجلس الإدارة يوماً منذ اعتماد الاتفاقية رقم ١٨٢ حيث وجهنا للعمل على تحقيق التصديق

© M.Crozet / ILO

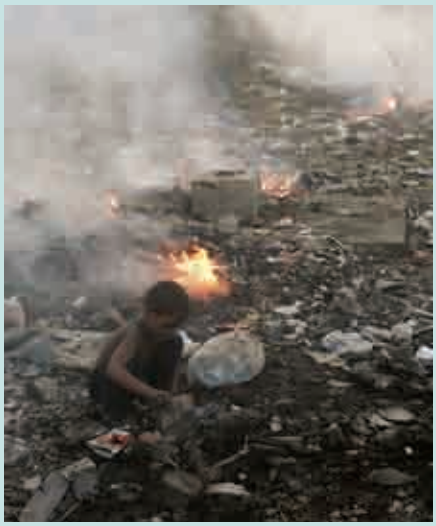
@ M.Crozet / ILO

العالمي على الاتفاقية. ونحن ندعو هنا كل الأطراف المكونة في منظمة العمل الدولية للاستمرار بحملات المناداة ومساعدتنا لكي تصدق كل الدول على الاتفاقية.

فقد أعلنت الاتفاقية للعالم أجمعه أن الدول التي صدّقت عليها ليست فقط مهتمة بحماية أطفالها من أسوأ أشكال عمل الأطفال بل هي تسعى إلى عدم تعرّض أي طفل في أي بلد، مهما كان مستواه التنموي، لهذه الآفة. علاوة على ذلك، إن استمرار الفقر المدقع والإقصاء والتمييز وعدم الوصول إلى التربية النوعية أوضح بأن التمني ليس كافياً. فمن الضروري مساعدة الدول لكي لا يتحمل أطفال العالم عبء النقص في السياسات والموارد والإرادة السياسية الكافية.

في الواقع، المادة ٨ من الاتفاقية هي خير تعبير عن التضامن الدولي الذي يلزم الدول الأعضاء بمساعدة بعضها بعضاً للقضاء على عمل الأطفال في العالم ـ وعلى الأخص القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال. وتتضمن هذه المساعدة الدعم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبرامج الحد من الفقر، والتربية العالمية، وحشد الموارد، والتدخلات الهادفة، وتأمين المساعدة الفنية والقانونية المتبادلة.

يمكن أن نذكر عدداً من الإنجازات في مجال التصديق على الاتفاقية. هل تظنين أن عملنا خلق التصرفات الاجتماعية والثقافات المتغيرة الضرورية لتحويل عمل الأطفال إلى زمن مضى بدون رجعة؟

«**ميشيل جانكانش**»: لقد قطعنا شوطاً طويلاً. لحسن الحظ، ابتعدنا عن زمن الإنكار والتضليل والسخرية. فقد استبدلت هذه التصرفات بوجهات نظر عالمية أكثر انفتاحاً. لكن ما زال هناك بؤر جهل لا تدرك تأثير وقوع الأجيال الشابة في فخ عمل الأطفال وسوء استعمال هذه

@ M.Crozet / ILO

الموارد البشرية القيمة. يوجد حتى بعض الأهل الذين لا يفهمون أو يميزون بين العمل الطبيعي للطفل (المساعدة، التعلم، الاستعداد للرشد) والنشاط الذي ينتهك الحقوق الأساسية للطفل وحقه بعدم وقوعه ضحية للاستغلال.

على سبيل المثال، عندما ننظر إلى الأحداث التي تنظم في اليوم العالمي ضد عمل الأطفال كل عام، نرى رفض المجتمعات في العالم لعمل الأطفال مما يظهر تغير السلوكيات والمعايير الثقافية المتعلقة بعمل الأطفال. وفيما أسافر حول العالم، أرى بأم عيني هذه التوعية المتغيرة وأسمع قصة تلو الأخرى حول الوعي الجديد للحاجة لمكافحة عمل الأطفال. إن تحركات منظمة العمل الدولية والأطراف الأخرى على الأرض تحدث فرقاً كبيراً في كل يوم لإخراج الأطفال من هذا الفخ ومنحهم التربية التي يستحقونها. فالأطفال يخبروني عن أحلامهم الجديدة التي أصبحت في متناول يدهم اليوم. إنها قصص مؤثرة للغاية.

نشهد كذلك الالتزام بتغيير السلوكيات والثقافات في السياسات والتشريعات المعتمدة للقضاء على عمل الأطفال. وهذا مهم جداً لوضع الأسس الضرورية للقضاء على عمل الأطفال حتى عندما يتردد الأفراد في القيام بذلك.

@ M.Crozet / ILO

حصاد مستقبلي دون استغلال للأطفال

@ M.Crozet / ILO

لا يعمل أغلبية الأطفال في المصانع والمعامل السيئة السمعة أو كعاملين منزليين أو بائعين على الطرقات في المناطق الحضرية. إنهم يعملون في المزارع من الشروق إلى الغروب، يزرعون البذور ويحصدون المزروعات، يرشون المبيدات ويرعون الماشية. وهنا يصف بيتر هرست من البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال الخطوات التي اتخذها البرنامج للحد من عمل الأطفال في الزراعة.

جنيف ـ قد يظن الكثيرون أن الترعرع في مزرعة هو نعيم يعمل فيه الفتيان والفتيات جنباً إلى جنب مع أهلهم أو أجدادهم في الهواء الطلق ويتعلمون القيم والقناعة الناتجة عن هذا العمل. لكن الواقع مختلف تماماً. يوجد اليوم ملايين الأطفال من حول العالم يقعون ضحية الاستغلال في مزارع من كل الأنواع والأحجام حيث يعملون في ظروف شاقة وسيئة ويقومون بوظائف خطرة بأجر بسيط أو بدون أجر.

@ M.Crozet / ILO

فالعديد من هؤلاء الأطفال يقومون بعمل يعرض سلامتهم وصحتهم وحياتهم للخطر، ويحرمهم من التربية.

عندما يُجبر الأطفال على العمل لساعات طويلة في الحقول، لا يمكنهم الذهاب للمدرسة أو التدرب على مهارات مفيدة مما يمنعهم من كسب التعليم الذي قد يساعدهم على الخروج من الفقر في المستقبل. بالإضافة، تجد الفتيات أنفسهن في وضع سيء بما أنهن يضطلعن بالأعمال المنزلية بعد عملهن في الحقول.

مهما كان سن الأطفال العاملين، تعتبر الزراعة إحدى القطاعات الثلاث الخطرة ـ إلى جانب التعدين والبناء ـ من حيث الوفيات والحوادث والأمراض. ووفقاً لإحصاءات منظمة العمل الدولية، تحصل نصف الحوادث المميتة في قطاع الزراعة، وتكثر المخاطر المحتملة في هذا القطاع حيث تعتبر مستويات الخطر مرتفعة. وفي العديد من الحالات، يُجبر الأطفال على العمل لساعات طويلة، واستعمال أدوات حادة مصممة للراشدين، وتشغيل آلات خطرة. ويتعرض الأطفال للمبيدات السامة والأمراض والطقس السيئ. وقد يعملون أيضاً في ظروف غير صحية ويعانون من المضايقة والإساءة النفسية. واللائحة تطول وتطول.

لا يعتبر كل العمل الذي يقوم به الأطفال في الزراعة مسيئاً لهم أو عملاً يجب وضع حد له بموجب اتفاقية السن الأدنى لعام ١٩٧٣ (رقم ١٣٨) أو اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال لعام ١٩٩٩ (رقم ١٨٢) التابعتين لمنظمة العمل الدولية. لا تعتبر المهمات غير الخطرة التي تناسب سن الأطفال والتي لا تتداخل مع تدريس الأطفال وحقهم بوقت التسلية مشكلة. ففي الواقع، يوجد أعمال قد تشكل تجربة إيجابية بالنسبة للأطفال وتؤمن لهم مهارات اجتماعية وعملية تساعدهم في أعمالهم عند بلوغهم سن الرشد. وتعتبر الثقة بالنفس واحترام الذات والمهارات المهنية صفات الشبان العاملين في بعض أنشطة المزارع. في هذا الإطار، تعد منظمة العمل الدولية، بالشراكة مع المنظمات الزراعية الدولية، بتعزيز الاستخدام اللائق للشباب في قطاع الزراعة.

لكن عمل الأطفال مسألة أخرى، فالمخاطر الناجمة عن العمل في العديد من الأعمال الزراعية تجعل من الصعب التمييز بين العمل المقبول والعمل غير المقبول. هذه المشكلة لا تقتصر فقط على البلدان النامية ـ بل يمكن أن تحصل أيضاً في البلدان المتقدمة. إذا عمل الأطفال في مزارع أهلهم أو تم توظيفهم في مزارع الآخرين أو رافقوا أهلهم المزارعين المهاجرين، يمكن أن تكون المخاطر التي يواجهونها أسوأ من المخاطر التي يواجهها العمال الراشدون. وبما أن أجساد الأطفال وعقولهم في طور النمو والتطور، يمكن أن يكون التعرض لمخاطر أماكن العمل مدمراً مما قد يؤدي إلى إعاقات تدوم مدى الحياة. على سبيل المثال، يعتبر التعرض للمبيدات والكيماويات الزراعية الأخرى مضراً للأطفال. ويمكن لقلة خبرة الأطفال وعدم قدرتهم على الحكم، أن تزيد من خطر تعرضهم للحوادث وأنواع أخرى من الضرر الجسدي والنفسي.

على الرغم من إحراز تقدم مهم في العديد من البلدان للحد من عمل الأطفال في مختلف القطاعات، تؤدي بعض العوامل إلى جعل عمل الأطفال في الزراعة مشكلة تصعب مواجهتها. وتشمل هذه العوامل: الأعداد الكبيرة، والبدء بالعمل في سن صغيرة، وطبيعة العمل الخطرة، والافتقار إلى الأنظمة، وطبيعة عملهم المخفية، وحرمانهم من التعليم، وآثار الفقر، والسلوكيات والآراء الراسخة والمتعلقة بدور الأطفال في المناطق الريفية.

في هذا الإطار، تقول ميشيل جانكانش، مديرة البرنامج الدولي للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال «غالباً ما يتميز القطاع الريفي بافتقاره للمدارس، ونوعية المدارس المتغيرة، ومشاكل الاحتفاظ بالمعلمين في المناطق الريفية النائية، والمعدلات المتدنية/المتغيرة لحضور الصفوف في الريف، وانخفاض معايير الأداء والإنجازات التربوية. قد يضطر الأطفال أيضاً إلى المشي لمسافات طويلة من وإلى المدرسة. وحتى عندما يتعلم الأطفال، تكون عطلة المدارس في وقت الحراثة والحصاد.»

قامت الحكومات ومنظمات أصحاب العمل والعمال بمناقشة تقرير منظمة العمل الدولية العالمي بعنوان «وضع حد لعمل الأطفال: هدف في المتناول» في مؤتمر العمل الدولي عام ٢٠٠٦ الذي يدعو إلى القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال بحلول عام ٢٠١٦. فلا يمكن تحقيق هذا الهدف من دون تخفيض عمل الأطفال في الزراعة، وهو القطاع الاقتصادي الذي يعمل فيه ٧٠٪ من الأطفال ـ ومن بينهم أكثر من ١٣٢ مليون فتاة وفتى بين ٥ـ١٤ عاماً يعملون في وظائف خطرة.

لذلك، تعتبر السيدة جانكانش «إن استدامة الزراعة والتنمية الريفية لا يمكن أن تعتمد على استغلال الأطفال في عمل الأطفال. وإذا لم توحّد الجهود للحد من عمل الأطفال في الزراعة، سوف يكون من المستحيل تحقيق هدف منظمة العمل الدولية والقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال بحلول العام ٢٠١٦».

خطوات إلى الأمام

قامت منظمة العمل الدولية بتطوير «شراكة زراعية دولية جديدة لزراعة من دون عمل الأطفال» مع منظمات زراعية دولية رئيسية من أجل تعزيز الجهود للقضاء على عمل الأطفال في الزراعة. وهذه المنظمات هي:

- منظمة الزراعة والغذاء التابعة للأمم المتحدة (الفاو)
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)
- المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية التابع للمجموعة الاستشارية حول البحوث الزراعية الدولية
- الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين ـ الذين يمثلون المزارعين/أصحاب العمل وعائلاتهم
- الاتحاد الدولي للغذاء، جمعيات العمال في الزراعة والفنادق والمطاعم والشركات التي تتعهد تقديم الطعام والتبغ وجمعيات العمال الحليفة ـ التي تمثل العمال ومنظماتهم

@ M.Crozet / ILO

تعزيز الاستخدام اللائق للشباب في الزراعة

إن أحد العوامل الرئيسية في البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال هو تعزيز الاستخدام اللائق للشباب ضمن إطار العمل اللائق كوسيلة للحد من عمل الأطفال. في الواقع، قد يساعد استخدام الشباب في هذا القطاع في وضع حد لعمل الأطفال، وتعزيز الاستخدام والتنمية في الريف، والحد من الفقر عبر زيادة الدخل. لكن العديد من الشبان لا يريدون العمل في الزراعة لأن الأجر منخفض في أغلب الأحيان، وساعات العمل طويلة، والعمل شاق وخطر، والآفاق المهنية شبه معدومة.

بهدف جذب الشباب (٥١ عاماً وما فوق) إلى هذا القطاع، يجب أن يرتكز العمل على التدريب الملائم، والاستخدام الجيد وفرص العمل المناسبة، وظروف الاستخدام اللائق مع مستويات لائقة للأجور ومعايير جيدة للصحة والسلامة. ويكمن التحدي هنا في تطبيق هذه المعايير والشروط. يجب كذلك محاولة إيجاد طرق آمنة ومبتكرة للشباب في السن الأدنى للاستخدام (كما تحدده اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨) لكي يعملوا في الزراعة من دون تعارض عملهم مع تعليمهم.

يمكن للوكالات والمنظمات الزراعية الدولية أن تلعب دوراً مهماً في القضاء على عمل الأطفال في الزراعة، وعلى الأخص في الوظائف الخطرة. تمثل هذه المنظمات صلة وصل مهمة على المستوى الوطني بسبب علاقتها الوثيقة مع الوزارات الوطنية أو أقسام الزراعة والخدمات الداعمة للزراعة، والتعاونيات ومنظمات المزارعين، ومنظمات المنتجين الزراعيين، وهيئات الأبحاث والمنظمات الأخرى.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الشراكة قد أطلقت في اليوم العالمي ضد عمل الأطفال عام ٢٠٠٧ حيث تم التوقيع على إعلان نوايا للتعاون حول عمل الأطفال خلال مؤتمر العمل الدولي. وكانت الأهداف الأولية لهذه الشراكة كما يلي:

١. تطبيق قوانين حول عمل الأطفال
٢. العمل على ضمان عدم قيام الأطفال بأعمال خطرة في الزراعة
٣. تعزيز استراتيجيات وبرامج ريفية تهدف إلى تحسين المعيشة في الريف، وإدراج قضايا عمل الأطفال في السياسات الزراعية
٤. تخطي الفجوة الحضرية/الريفية والنوع الاجتماعي في التربية
٥. تعزيز فرص استخدام الشباب في الزراعة والمناطق الريفية

تعزيز الاستخدام الريفي كوسيلة للحد من الفقر

قام البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال بإدراج القضاء على عمل الأطفال في الزراعة ضمن تقرير منظمة العمل الدولية خلال النقاش الذي سوف يجري عام ٢٠٠٨ في مؤتمر العمل الدولي حول «تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر».

في العديد من الحالات، يمثل الأطفال العاملين في الريف مصدر عمل رخيص. فانتشار عمل الأطفال في الريف، وخصوصاً في الزراعة، يقوّض العمل اللائق واستخدام الراشدين ويضعف أسواق العمل في الريف بما أن دخل أسرة المزارعين والعمال المأجورين لا يكفي لتلبية حاجات الأسر الاقتصادية.

فضلاً عن ذلك، يدفع الفقر في الريف الفتيان والفتيات إلى هجرة الريف واللجوء إلى البلدات والمدن حيث يصبحون غالباً إما في فئة الأطفال العاملين في المدن أو فئة العاطلين عن العمل أو فئة العمالة الجزئية ـ فيستبدلون فقرهم الريفي بفقر حضري.

يقوض عمل الأطفال أيضاً الجهود الرامية إلى تعزيز استخدام الشباب في الريف في ظل ظروف عمل لائق. ويستمر الأطفال الذين بلغوا السن الأدنى القانوني للاستخدام في بلدهم (١٤ عاماً وما فوق) بالعمل في ظروف استغلالية وخطرة، مع آفاق اقتصادية ومهنية مستقبلية سيئة. فقد أصبح من المعروف اليوم أنه لا يمكن مواجهة عمل الأطفال من دون وضع حد للفقر في الريف.

بناء قدرات الشركاء في العمل

تركز أقل من ١٥٪ فقط من مشاريع البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال وبرامج العمل ذات الصلة على الزراعة. لكن تم تطبيق العديد من المشاريع النموذجية في عدة بلدان خلال السنوات الخمس الماضية. وتشمل مشاريع أخرى ضمن البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال في المناطق الريفية والمناطق الأخرى مكونات تركز على القضاء على عمل الأطفال في الزراعة.

تسلط هذه المشاريع الزراعية الضوء على المجتمعات: فهي تهدف إلى بناء قدرات الجهات المعنية لمواجهة مشاكل عمل الأطفال، وزيادة التوعية في القرية/المستوى المحلي، وإشراك أعضاء المجتمع في الأنشطة على غرار مراقبة عمل الأطفال. وتجمع هذه المشاريع بين منظمات أصحاب العمل والنقابات العمالية إذا أمكن من أجل تعزيز الحوار الاجتماعي بين هذه المجموعات. وقد تضم كذلك منظمات غير حكومية.

أدت الجهود الأخيرة للقضاء على عمل الأطفال في الزراعة إلى إطلاق مبادرات متعددة الأطراف حول مزروعات محددة وإلى إشراك الجهات المعنية في مراحل تزويد السلع/الأغذية في ذلك القطاع. ويركز البعض على العمل المباشر لمساعدة الأطفال وعائلاتهم، وتعزيز التوعية وبناء قدرات الوكالات المحلية. والبعض الآخر يبذل الجهود على المستويين الوطني والعالمي ويقدم مدونات سلوك وخططاً للضغط على المصدرين والموردين لمنع استعمال عمل الأطفال ومراقبة عملية القضاء على هذا النوع من العمل. في هذا الإطار، دعم البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال العديد من التحالفات القطاعية خلال السنوات الماضية، بما فيها تلك التي نشأت في قطاعات الموز والكاكاو والتبغ.

العمل مع أصحاب العمل والنقابات العمالية

سبق وكان هناك تعاون البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال مع مكتب أنشطة العمال على المستوى الميداني في غانا وكينيا وأوغندا، بالاشتراك مع النقابات العمالية الزراعية الوطنية، من أجل تدريب بعض المزارعين وعمال المزارع ليصبحوا مدربين بهدف القضاء على عمل الأطفال في الزراعة.

بعد ذلك، يقوم المدربون بإدارة دورات تدريبية ويجرون أحاديث لتعزيز التوعية حول عمل الأطفال في مزارعهم وقراهم ومجتمعاتهم لنظرائهم من المزارعين والقرويين، والقادة، والمسؤولين على مستوى المقاطعات، والشركات، والمزارعين في المناطق البعيدة، ومتعهدي العمالة، ومنظمات المنتجين الزراعيين وغيرهم.

بالإضافة، تعاون البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال مع قسم أنشطة أصحاب العمل لبناء قدرات منظمات أصحاب العمل حول عمل الأطفال في الزراعة التجارية. ونظم البرنامج ٣ دورات تدريبية لمنظمات أصحاب العمل، وآخرها تم تنظيمه كمبادرة مشتركة بين قسم أنشطة أصحاب العمل والبرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال ومركز التدريب في تورين التابع لمنظمة العمل الدولية.

كما تم تدريب موظفي أصحاب العمل - وخصوصاً موظفي المشاريع الذين يديرون الأنشطة الوطنية لبناء القدرات حول عمل الأطفال في الزراعة التجارية وقطاعات أخرى كالتعدين - في أذربيجان وأثيوبيا وغانا ومالاوي ومولدوفا ومالي ومنغوليا وأوغندا وزيمبابوي وجورجيا وكينيا والنيبال والفيليبين وجنوب أفريقيا وسوازيلاند وجمهورية تنزانيا المتحدة وتركيا وزامبيا.

@ M.Crozet / ILO

بعد مساهمة البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال في العديد من الجهود للقضاء على عمل الأطفال في عدة قطاعات، أصبح موقفه أفضل اليوم لإدارة موارده بما يسمح بالقضاء على عمل الأطفال الخطر في الزراعة.

@ M.Crozet / ILO

عمل الأطفال في التعدين ومقالع الحجارة :

حمل ثقيل

© E.Gianotti / ILO

يعمل حوالي مليون طفل تتراوح أعمارهم بين ٥ و١٧ عاماً في المناجم والمقالع الصغيرة النطاق وغير النظامية في ما يعتبر انتهاك مباشر لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢. يستخرج الأطفال الخامات المعدنية وينقلونها إلى خارج المناجم الجوفية، ويغطسون في الأنهر والأنفاق المغمورة بالمياه، وينقلون المواد الثقيلة. كما أنهم يطحنون الصخور ويمزجونها بالزئبق لاستخراج الذهب، ويسحقون الصخور لتتحول إلى حصى. يعيش هؤلاء الأطفال في مناطق حيث يكون الهواء والتربة والمياه ملوثة بالمعادن الثقيلة. فهم يومياً، يخاطرون بالتعرض لإصابات خطرة وأمراض مزمنة وحتى الموت. تسلط مجلة «عالم العمل» الضوء على أبحاث البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال وأنشطته الرامية إلى وضع حد لاستغلال الأطفال في قطاع المعادن.

بيرو ـ على غرار العديد من الأطفال في «لا رينكونادا»، عمل الطفل «براوليو» البالغ من العمر ١٤ عاماً في منجم منذ صغره حيث كان يحمل أوزاناً ثقيلة من الخامات المعدنية بصفته «ساحق صخور». وفي أحد الأيام، لم أكن مرتاحاً. شعرت بالتعب الشديد ووقعت بضع مرات. وعند خروجي من المنجم، انقلبت عربتي فوقعت منها كل الخامات المعدنية. وكان الكابتن يراقبني فركلني مراراً وتكراراً بسبب ذلك.

كان «براوليو» قد سمع بمشروع البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال التابع لمنظمة العمل الدولية والمتعلق بمناجم «لا رينكونادا». كان المشروع يطبق في المجتمع المحلي عبر منظمة شريكة لمنظمة العمل الدولية، وهي منظمة الرعاية الدولية التي ساعدت ٢٥٠٠ طفل عبر البرنامج.

«كنت قد سمعت عن البرنامج عبر الإذاعة. فقررت أن أتصل بهم. جاؤوا إلى المنجم وتحدثوا مع المدير الذي تمت معاقبته».

عندما بدأ «براوليو» وإخوته ووالده بحضور الاجتماعات التي نظمها المشروع، تعلموا أن «العمل ليس جيداً لهم. كنت أشعر بالألم وأحياناً لم نأكل جيداً، وكان من الصعب أن نذهب إلى المدرسة لندرس. كان والدي ممتناً لهم وقال لهم إنه من الآن فصاعداً سوف يعمل لوحده بينما نكرس أنفسنا للدراسة.»

بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٤، دعم البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال ثلاثة مبادرات وقائية في المجتمعات التي تتواجد فيها المناجم في البيرو، في مقاطعات «أريكيبا» و«بونو» و«أياكوشو». كما بُذلت جهود مشتركة لزيادة التوعية على المستوى المحلي. وأظهرت المبادرات النموذجية أنه من المهم تحسين قطاع التعدين عبر التغيرات التكنولوجية، وتوليد الدخل، والحماية الاجتماعية، والتحسينات في الخدمات الأساسية، وتعزيز التنظيم والتوعية على المستويين الوطني والإقليمي بهدف القضاء على عمل الأطفال في المناجم. على سبيل المثال، تم إنشاء معمل معالجة حديث في «سانتا فيلومينا» خالٍ من عمل الأطفال.

الوضع أسوأ بالنسبة للفتيات

تحول عمل الأطفال في قطاع التعدين خلال السنوات الماضية إلى التعدين على نطاق صغير وبشكل غير نظامي؛ لم يعد هناك عمل أطفال معروف في القطاع النظامي. لكن وضع الفتيان والفتيات في التعدين الصغير النطاق فظيع، ويمكن اعتباره أسوأ بالنسبة للفتيات. في هذا الإطار، سلطت الأبحاث التي أجريت في غانا والنيجر والبيرو وجمهورية تنزانيا المتحدة عام ٢٠٠٦ الضوء على المخاطر التي تواجهها الفتيات، وتم تقديمها بشكل رسمي ولأول مرة في المؤتمر الذي انعقد حول المجتمعات المحلية والأعمال الحرفية والتعدين الصغير النطاق في «أولانباتار» في «منغوليا» في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

يظهر تقرير[١] منظمة العمل الدولية كيف بدأ التعاون بين البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال والسلطات المحلية لمواجهة هذه المشكلة. ويتحدى التقرير الافتراضات التقليدية حول أدوار النوع الاجتماعي في مجتمعات قطاع التعدين الصغير النطاق.

في هذا السياق، تشرح «سوزان غان»، الخبيرة في مجال عمل الأطفال في البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال، والتي فوّضت التقرير قائلة «إن عدم فهم هذه القضية يؤدي إلى تدخلات غير مفيدة. فالسياسات وبرامج العمل التي تحاول حل مشاكل التعدين الصغير النطاق تتجاهل حقيقة عمل الأطفال هناك وتعرضهم لمخاطر مشابهة أو أكبر من المخاطر التي يتعرض لها الراشدون،... ومن بينهم الكثير من الفتيات. بالتالي، لا تستفيد الفتيات من الدعم الاجتماعي والإعانات التي يقدمها البرامج».

فالفتيات يعملنَ في مراحل استخراج المعادن ونقلها ومعالجتها، إلى جانب وظائف أخرى مرتبطة بالتعدين، مثل بيع الطعام والمؤن للعاملين في المناجم. وتقوم الفتيات بمهمات خطرة على غرار الفتيان، ولساعات أطول، وأعباء أكثر، وفرص أقل للذهاب إلى المدرسة أو وقف العمل أو إعادة التأهيل. ولا يتزامن نمو الطلب على عمل الفتيات نتيجة الفقر في أسرهن مع أي تراجع في مسؤولياتهن المنزلية. فغالباً ما تُجبر الفتاة العاملة في مجتمعات التعدين على التوفيق بين المدرسة والوظيفة والعمل المنزلي، مما قد يرفع ساعات العمل في اليوم الواحد إلى أكثر من ١٤ ساعة، ويؤدي إلى ساعات عمل طويلة في وظائف خطرة، ولا يسمح بوقت للراحة والتعافي، ويخلق جدول زمني يستحيل التوفيق بينه وبين وقت الدراسة.

أظهرت دراسة أجريت في إحدى المناطق في جمهورية تنزانيا المتحدة أن الفتيات كنّ يعملن في قطاع التجارة بالحجارة الثمينة بين ٤٢ و٧٠ ساعة في الأسبوع الواحد، ولسبعة أيام في الأسبوع، مقارنة مع ٢٨ إلى ٥٦ ساعة للفتيان. وتعمل الفتيات في التجارة الثانوية بين ٨٤ و٩٠ ساعة في الأسبوع مقارنة مع ٥٦ إلى ٧٠ ساعة للفتيان.

بالإضافة، تقوم الفتيات حصراً ببيع الطعام والقيام بالأعمال المنزلية. وتساعد فتيات في سن التاسعة أمهاتهن في تحضير الطعام والشراب. وعلى الفتيات أن يتوجهنَ إلى أماكن خطرة معرضة للانهيار، أو التلوث بالزئبق، أو شظايا الصخور الحادة للوصول إلى أبائهن أو زبائنهن في المناجم حيث تضطر الفتاة إلى حمل ٢٠ إلى ٢٥ لتراً من المياه أو وزناً يصل إلى ٢٠ كيلوغراماً بين ٣ أو ٤ مرات في اليوم.

العمل مع المجتمع المحلي

بسبب مخاطر المهنة، يدخل العمل في المناجم والمقالع في إطار اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال لعام ١٩٩٩ (رقم ١٨٢)، ويجب منعه القضاء عليه بسرعة. صحيح أن الأرقام كبيرة رغم أنها لا تشكل أغلبية ساحقة حيث يؤثر هذا العمل على حوالي مليون طفل. وفي الوقت نفسه، أبدت الحكومات والشركات ومنظمات العمال عزمها على حل المشكلة. وأظهرت المشاريع النموذجية التي نفذها البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال في منغوليا وجمهورية تنزانيا المتحدة والنيجر وغانا وبوركينا فاسو وبلدان الأند في أميركا الجنوبية بأن أفضل طريقة لمساعدة الأطفال العاملين في المناجم هي العمل مع مجتمعات هؤلاء الأطفال. فقد قامت منظمة العمل الدولية ببناء القدرات الوطنية والمحلية عبر أطرافها المكونة وشركائها، مع التركيز على الأنشطة التي تعزز إخراج الأطفال من المناجم والمقالع.

الخدمات الاجتماعية والصحية

يتلقى الأطفال العاملين في المناجم الغذاء ومياه الشرب واللقاحات والإسعاف الأولي والرعاية الصحية. وتتضمن الخدمات الداعمة للشباب في سن العمل القانوني مناطق استراحة آمنة ومراكز زيارة والمشورة اللازمة.

الحماية القانونية

إن مراقبة المناجم والمقالع وتفتيشها واحترام قطاع التعدين لأنظمة السلامة والسن الأدنى هي عوامل رئيسية تساعد في الحد من عمل الأطفال في هذا القطاع. ويمكن أن تخفّض مراقبة الشرطة للمناطق الحدودية عمليات الاتجار.

التربية

تسمح مراكز الرعاية النهارية وروضات الأطفال الصغار بتخفيض أو إلغاء حاجة الأهل العاملين لجلب أطفالهم إلى المناجم. وتؤدي المنح الدراسية وصفوف التعويض عن الوقت الضائع إلى زيادة فرص الأطفال الذين لم يحضروا إلى المدارس لمدة طويلة أو الذين لا يمكنهم تحمل كلفة التعليم العالي. وتعتبر التربية غير الرسمية والتدريب المهني مفيدة للشباب الأكبر سناً.

توليد الدخل والاستخدام البديل

يدفع الفقر الأطفال وأسرهم للبحث عن عمل في المناجم والمقالع. وبالتالي، يجب تأمين مصادر دخل بديلة وملائمة للأسر. ويمكن دعم الأهل عبر الاعتمادات، والتدريب والتوظيف للحد من الحاجة إلى عمل أطفالهم.

١) «الفتيات في قطاع التعدين: نتائج الأبحاث في غانا والنيجر والبيرو وجمهورية تنزانيا المتحدة»، ٢٠٠٧. مكتب المساواة بين الجنسين، البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال (جنيف، مكتب العمل الدولي). ارتكازاً على سلسلة أوراق العمل: الفتيات في قطاع التعدين، متوفر في: www.ilo.org/childlabour

@ E. Gianotti / ILO

من الشائع أن يتم توظيف الأطفال في البارات والمطاعم التي تخدم عاملي المناجم. فقد جاء في أحد التقارير أن بعض الفتيات في بيرو، بين سن ١٠ و١٢ سنة، يعملن أكثر من ١٢ ساعة في اليوم. في بعض الحالات، يمكن أن يؤدي العمل في البارات إلى الاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية للفتيات من قبل الزبائن وأصحاب العمل. وكشفت ٨٥ فتاة من أصل ١٣٥ في «ميريراني» أنهن يعملن في التجارة بالجنس، و٢٥ منهن يعملن بدوام كامل. في هذه البيئة البائسة، لا يمكن للفتيات رفض ممارسة الجنس حتى في سن صغيرة. فتؤدي مناطق المناجم إلى تدفق الرجال الذين يمكنهم تقديم الطعام والملابس للفتيات والنساء في الريف مقابل الخدمات الجنسية.

@ M.Crozet / ILO

الضرر الجسدي والتربوي

يمكن أن تكون الإصابات التي حصلت خلال أنشطة التعدين خطرة للغاية. فالأطفال العاملون ينزلون الأدوات والمتفجرات عبر الممرات إلى عميق ٣٠٠ متراً. يعرض العمل في منطقة الاستخراج أو حولها الفتى أو الفتاة إلى مخاطر الإصابة بأذى أو التواء المفاصل بسبب سقوطهم أو بسبب الحوادث. ويمكن أن تؤذي الأحمال الثقيلة عنق الطفل وعموده الفقري مما يخلق له المشاكل في المستقبل. فضلاً عن ذلك، قد يؤدي سحق الحجارة إلى إصابات ناجمة عن تطاير شظايا الصخور، والتعرض لحوادث ناتجة عن استعمال أدوات كبيرة الحجم بالنسبة للأطفال (وخصوصاً الفتيات)، والتعرض للذبذبات والضجيج باستمرار. ويعرض سحق الحجارة ونقل الركام العمال لجروح خطرة، والكدمات، والصمم والعمى، والتهابات الجهاز التنفسي، وأضرار دائمة في الجهاز العصبي.

قد يكون الخطر الأكبر هو التعرض للزئبق السائل والمنقول جواً خلال مرحلة اندماج الذهب. فالزئبق قادر على حرق البشرة والتسبب بضرر داخل الأعضاء بما يهدد حياة العمال: ببساطة، إنه خطر للغاية. في العموم، لا يدرك الأطفال العاملون مخاطر الزئبق على صحتهم والحاجة إلى تفادي تلامس البشرة مع هذه المادة وتفادي تنشقها. فهم لا يعرفون ما هي التدابير الوقائية البسيطة مثل القفاز والقناع وكيفية التخلص من هذه المادة بشكل آمن.

على غرار العديد من العمال المهاجرين، سافرت «هاديزا» البالغة من العمر ٧ سنوات مع أشقائها وشقيقاتها ووالديهم إلى «كوماباتغو» في النيجر سعياً وراء حياة أفضل. فقاموا بغسل التراب بحثاً عن الذهب وأزالوا الركام والخامات المعدنية من الحفر. لكن «هاديزا» قاومت هذا المصير: «لم تخلق الفتاة للعمل في مناجم الذهب. تمكنت من الهرب مرتين واختبأت لدى عائلة أحد أصدقائي لكن كانت تتم إعادتي في كل مرة.»

بدأت «هاديزا» تعاني من الربو وأخذت إلى ممرضة قالت لوالدها أن الفتاة قد تختنق وتموت في حال استمرت في هذا العمل. فأدرك والد «هاديزا» الخطر المحدق بها وقرر أن يمنع كل أطفاله من العمل في مناجم الذهب. وعام ٢٠٠٦، منعت السلطات عمل الفتيات تحت سن ٢٥ عاماً في استخراج الذهب ومعالجته.

من جهتهما، عمل «جونيندو» و«كيفليادي» من قرية «باتو بوتوك» في اندونيسيا في مناجم الذهب خلال سنوات الدراسة. فشعر «جونيندو» بآلام مبرحة في أذنيه وتراجع سمعه بسبب الضغط الجوي خلال الغطس، وتغطت ذراعاه ورجلاه بالجروح من الحصى في أسفل النهر عندما كان يعمل في المياه الملوثة بين ساعتين أو ثلاث في اليوم من دون أي أجهزة حماية. أما «كيفليادي» الذي بدأ بالعمل في الصف السادس، فقد عانى من مرض رئوي. وتراجع تعليمهم المدرسي.

عندما سمع الصبيان بحملة شريك البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال في اندونيسيا، أي منظمة «بادي» (www.padinetwork.org)، أدركا أهمية التعليم لمستقبلهما. فالتحقا ببرامج تدريبية، على غرار الحراجة الزراعية، والإدارة المالية، وإدارة المجموعات المستقلة في المجتمعات، ومهارات الحاسوب. وتمكنا عبر الخبرة التي اكتسباها من استبدال العمل في المناجم بأنشطة الصيد الأقل خطراً، وبدآ يحلمان بمستقبل أفضل. واليوم، يبلغ «كيفليادي» ١٧ عاماً وهو في الثانوية، بينما يبلغ «جونيندو» ١٩ عاماً وتخرج في تموز/يونيو عام ٢٠٠٧ ويأمل متابعة دراسته الجامعية ليصبح مدرساً. وهو ناشط اليوم في حملات القضاء على عمل الأطفال.

شراكة عالمية لوضع حد لعمل الأطفال في قطاع التعدين

بما أن التعدين شكل خطر للغاية من عمل الأطفال لكنه غير منتشر كثيراً، بدأ البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال عام ٢٠٠٤ بالتفكير بمواجهة هذه المشكلة على نطاق عالمي. وكان هناك مجموعة واسعة من الخبرات التي يمكن الاستفادة منها: ينفذ البرنامج ٨ مشاريع كبرى وعدة برامج عمل صغيرة في عدد من بلدان العالم. وعندما حان الوقت لاختيار موضوع من أجل اليوم العالمي ضد عمل الأطفال عام ٢٠٠٥، تم التركيز على المناجم والمقالع مما شكل فرصة رائعة لإطلاق النداء العالمي للعمل على مكافحة عمل الأطفال في قطاع التعدين.

@ E.Gianotti / ILO

@ M.Crozet / ILO

في ١٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٥ اجتمعت الوفود الثلاثية من ١٥ دولة واعترفوا بوجود مشكلة عمل أطفال في التعدين في بلدانهم في قصر الأمم في جنيف. وتعهدت هذه الدول، بحضور المشاركين في مؤتمر العمل الدولي، بالقضاء على عمل الأطفال في التعدين في فترة محددة وهذه الدول هي: البرازيل، وبوركينا فاسو، وكولومبيا، وساحل العاج، والإكوادور، وغانا، ومالي، ومنغوليا، ونيكاراغوا، وباكستان، والبيرو، والفيليبين، والسنغال، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وتوغو. بالإضافة، وقع الأمناء العامون لاتحادات العمل المعنية بالتعدين، والاتحاد الدولي لنقابات الكيماويات والطاقة والمناجم والانشطة المرتبطة بها، وأصحاب العمل في قطاع التعدين، والمجلس الدولي للتعدين والمعادن على اتفاق يتعهدون فيه دعم منظمة العمل الدولية والحكومات في جهودها للقضاء على هذه المشكلة على المستوى العالمي.

في هذا الإطار، انطلق ١٢ من أصل ١٥ بلداً في أنشطة المتابعة. فتم تنظيم اجتماعات ثلاثية للتخطيط في ست دول من أجل تحديد الأنشطة التي سوف تجري خلال السنوات الخمس المقبلة للقضاء على عمل الأطفال في التعدين. وعلى المستوى العالمي، اجتمعت مجموعة عمل صغيرة من مختلف الوكالات لإعداد خطة العمل من أجل تحويل «النداء للعمل» إلى حقيقة.

بداية رحلة جديدة:
من عمل الأطفال إلى التعليم والتدريب

© M.Crozet / ILO

التربية ضرورية للقضاء على عمل الأطفال. فقد اعتبرت التقارير الأخيرة حول التقدم المحرز في تحقيق الأهداف التنموية للألفية والتعليم للجميع بأن عمل الأطفال عقبة رئيسية أمام الحصول على التربية. تخبرنا مجلة «عالم العمل» المزيد عن الجهود التي يبذلها البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال لتعزيز التربية والتدريب للأطفال والشباب العاملين.

جنيف ـ تقوم الشراكة الجديدة بين عدد من الوكالات المعروفة بمجموعة العمل العالمية حول عمل الأطفال والتربية للجميع بتطوير روابط وثيقة بين الجهود الرامية إلى مواجهة عمل الأطفال وتلك الرامية إلى تعزيز حصول الأطفال على التربية.

تسعى الأهداف التنموية للألفية إلى ضمان إكمال كل الفتيان والفتيات دراستهم الابتدائية بحلول العام ٢٠١٥. لكن التقرير العالمي لمراقبة التعليم للجميع لعام ٢٠٠٧ أشار إلى عدم التحاق ٧٧ مليون طفل في سن الابتدائي بالمدرسة، وبالتالي تخاطر العديد من البلدان بعدم تحقيق هدف العام ٢٠١٥. وأعلن التقرير أن «التعليم للجميع... تتطلب مقاربة شمولية تشدد على ضرورة الوصول إلى المجموعات التي لا يمكنها الحصول على التعليم والتعليم». ودعا إلى سياسات تهدف إلى «الوصول إلى من لا يمكن الوصول إليهم»، بما في ذلك السياسات الرامية إلى القضاء على الحاجة لعمل الأطفال.

يوماً بعد يوم، تعترف الأسرة التنموية الدولية بالروابط بين الجهود التي تبذل لمواجهة عمل الأطفال وتعزيز الحصول على التربية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، تم تنظيم أول طاولة مستديرة بين الوكالات حول عمل الأطفال والتعليم خلال الاجتماع السنوي للمجموعة الرفيعة المستوى حول التعليم للجميع بقيادة اليونسكو في نيودلهي. وأصدرت الطاولة المستديرة بياناً دعوا فيه إلى تنسيق أكبر بين المبادرات والموارد الموجهة لتأمين تربية نوعية لكل الأطفال وللقضاء على عمل الأطفال. فتم إنشاء مجموعة العمل العالمية حول عمل الأطفال والتعليم للجميع رداً على هذا النداء وتم إطلاقها في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٥.

يقضي الهدف العام للمجموعة بالمساهمة في تحقيق أهداف التعليم للجميع عبر القضاء على عمل الأطفال.

وتركز إستراتيجيتها الرئيسية على حشد الإرادة السياسية والزخم الضروري لإدماج قضية عمل الأطفال في أطر السياسات الوطنية والدولية المساهمة في أهداف التعليم للجميع. ويتم تطبيق هذه الإستراتيجية عبر تعزيز القاعدة المعرفية والمناداة والترابط بين السياسات.

في هذا الإطار، وافقت المجموعة مؤخراً على خطط عمل مشتركة حول عمل الأطفال المنزلي والتربية (بقيادة اليونسف)، ومبادرات وطنية لإدماج عمل الأطفال في أطر التعليم للجميع (بقيادة منظمة العمل الدولية)، وأبحاث حول عمل الأطفال وروابط التربية.

يتألف أعضاء هذه الشراكة الجديدة من منظمة العمل الدولية (التي تؤمن الأمانة العامة)، واليونسكو، واليونسف، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة التربية الدولية (منظمة عالمية للنقابات العمالية للمدرسين)، والمسيرة العالمية ضد عمل الأطفال. وتشارك حكومتي النرويج والبرازيل في أنشطة مجموعة العمل لإضافة وجهات نظر مهمة. واستضافت النرويج، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، المجموعة الرفيعة المستوى حول التربية للجميع؛ وهي تتطلع للتركيز على عمل الأطفال والقضايا العامة الأخرى المتعلقة بالإقصاء التربوي. وتتمتع البرازيل بخبرات مهمة حول تعزيز التربية وهي تدعم بنشاط للتعاون بين دول الجنوب حول عمل الأطفال والتربية.

يشارك ٦٥٪ من كل الأطفال العاملين تحت سن ١٥ عاماً في العمل الزراعي في تركيا. لذلك، قررت الوزارة التركية للتربية الوطنية تطبيق برنامج مشترك بين منظمة العمل الدولية والبرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال لمواجهة الحاجات الخاصة للأطفال العاملين في الزراعة الموسمية. وفي مناطق زراعة القطن في جنوب البلاد، يعمل العديد من أطفال عمال المزارع المهاجرين إلى جانب أهلهم ويهاجرون معهم من قراهم وفق الدورات الزراعية. ويصعب على هؤلاء الأطفال الذهاب إلى المدرسة بما أن موسم القطن يبدأ من أيار/مايو إلى تشرين الثاني/نوفمبر ويتداخل مع السنة الدراسية. فيضطر أغلب الأطفال إلى ترك المدرسة. وبعضهم لم يلتحق بالمدرسة يوماً.

يركز هذا البرنامج على تصميم برامج مدرسية داخلية طيلة العام ونظام مراقبة لعمل الأطفال في المدارس حيث يجتمع المدرسون والأهل وأصحاب العمل (المزارعون) والعاملين الاجتماعيين والسلطات المحلية لتحديد الأطفال العاملين ومتابعة حالاتهم لكي لا يعودوا للعمل. ويتم الاعتناء بالأشقاء الصغار عبر برامج روضات خاصة، وروضات مستمرة طيلة السنة، وخدمات أخرى لمنعهم من البدء بالعمل.

في الواقع، يتألف هذا المشروع من مكونين رئيسيين: أولهما يرمي إلى خلق بيئة سياسات تمكين والثاني يستهدف الأطفال بشكل مباشر لإخراجهم من العمل الخطر في الزراعة، ومنعهم من العمل في الزراعة الموسمية، وإشراكهم في برامج تربوية رسمية/غير رسمية أو تدريب مهني/ما قبل مهني. ويشمل هذين المكونين أبعاد متداخلة مثل النوع الاجتماعي والمناداة.

فضلاً عن ذلك، تم إنشاء مركز دعم اجتماعي في المجتمع المحلي في «كاراتاس» لتلبية الحاجات الخاصة للأطفال المستهدفين في البرنامج والمساعدة في دمجهم في البدائل المختلفة التي صممت لأجلهم. وحصل المركز على التفويض اللازم لمتابعة الأطفال في مختلف مراحل النظام التربوي.

@ M.Crozet / ILO

أما النشاط المهم الآخر فهو عبارة عن خدمة لمساعدة الأطفال العاملين في المناطق الريفية النائية بطرق مبتكرة، بما في ذلك برامج التربية الندية والتشبيك مع برامج أخرى تركز على رفاهية الأطفال.

بدأ هذا البرنامج عام ٢٠٠٥ وحتى اليوم، تم تحديد وتسجيل ١٤٠٠ طفل (بينهم ٤٥٪ من الفتيات). وقد تم إخراج نصف هؤلاء الأطفال من العمل الزراعي وإلحاقهم في المدرسة الابتدائية. لقد سحب أكثر من ١٠٠ طفل (أغلبهم من الفتيان) من العمل وسجلوا في مدارس داخلية

التدريب حول عمل الأطفال والسياسة التربوية

شارك ممثلون عن وزارات العمل ووزارات التربية والنقابات العمالية للمدرسين في برنامج تدريبي جديد حول عمل الأطفال والسياسة التربوية. تم تنظيم البرنامج في مركز التدريب الدولي في تورين التابع لمنظمة العمل الدولية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وركز البرنامج على المقاربات التربوية التي يمكنها المساعدة في إزالة العوائق التي تواجه الأطفال العاملين.

تم تمثيل حوالي ١٧ دولة في البرنامج الذي جمع خبرات مهمة في مجال مواجهة مشكلة عمل الأطفال. وركزت النقاشات على الحاجة لمواجهة العوائق المالية أمام التربية، أي الرسوم المدرسية وتكاليف التربية غير المباشرة. وتحدث ممثل البرازيل عن الأثر الإيجابي لبرامج التحويلات النقدية على معدل الحضور في المدارس والحد من عمل الأطفال.

ناقش المشاركون كذلك المشاكل العملية التي قد تنشأ عندما تنجح الدول في تعزيز التمدرس من دون أن تكون مستعدة لتأمين تربية نوعية للأطفال الذين يلتحقون بالمدرسة. ولفت الممثلون عن المنظمة العالمية للنقابات العمالية للمدرسين، أي منظمة التربية الدولية، إلى أهمية توصية منظمة العمل الدولية واليونسكو حول وضع المعلمين من أجل ضمان مهنة تدريس رفيعة المستوى وتربية ذات نوعية جيدة.

نظر البرنامج أيضاً في المقاربات الخاصة الضرورية عند التعامل مع أطفال عاملين خارج المدرسة، وأثر فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز على عمل الأطفال، والروابط بين التربية وأسواق العمل.

تجدر الإشارة إلى أن البرنامج سوف ينظم مرة أخرى في مركز تورين للتدريب عام ٢٠٠٨ (أنظر جدول صفوف تورين). ويأمل البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال تقديم برنامج تدريبي على المستويين الإقليمي والوطني. للمزيد من المعلومات، الرجاء إرسال بريد إلكتروني إلى العنوان التالي: ipec@ilo.org

في «كاراتاي» و«كوزان» و«موستافابيلي» و«هيلفان». أما الباقون فقد استفادوا من برامج التربية التكميلية والأنشطة الاجتماعية التي نظمتها مراكز الدعم الاجتماعي والمدارس الابتدائية القريبة منهم ضمن إطار البرنامج.

في اندونيسيا، استهدف برنامج تدريب مهني أطلقته جمعية أصحاب العمل الاندونيسية، بدعم من البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال، الأطفال الأكبر سناً (١٥ عاماً وما فوق) الذين تم إخراجهم من أسوأ أشكال عمل الأطفال والذين يحتاجون بداية جديدة في الحياة. ووفرت الشركات المشاركة تدريب في الوظيفة لحوالي ٣٠ شاب وشابة عملوا سابقاً في ورشات الأحذية، أو كتجار مخدرات، أو كانوا أطفال شوارع. لم يكن الهدف تقديم الفرصة لهؤلاء الفتيان والفتيات لتعلم مهارات قابلة للتسويق فقط بل إعدادهم لكسب مصدر رزقهم، وبيع مهاراتهم بصفتهم متعهدين صغار.

كانت «ميتا» وأصدقائها يعملون في ظروف خطرة في ورشات الأحذية غير النظامية في «سيوماس». لكنهم لم يترددوا في السفر ١٠ كيلومترات إلى معمل PT Unitex؛ فالرحلة المتعبة التي قاموا بها يومياً إلى المصنع لمدة ٣ أشهر لا تقارن مع المعاناة التي عاشوها سابقاً. كان الشبان والشابات متحمسين بسبب حصولهم على فرصة تعلم مهارات لصنع الملابس. وفي الوقت ذاته، كان عليهم تعلم كيفية العمل في مصنع. صحيح أن بعضهم وجد صعوبة في البداية للتأقلم مع وتيرة الحياة الجديدة والانضباط المتوقع منهم، لكن العمل منحهم شعوراً بالفخر والقدرة على السيطرة على مستقبلهم.

منذ انتهاء التدريب، انشغلت «ميتا» وأصدقاؤها. فقد حصلوا على ماكينة خياطة، وآلة لخياطة حاشية الثياب، وقماشاً من منظمة العمل الدولية و«أبيندو» وPT Unitex، وتناقشوا معاً حول الخيارات المطروحة أمامهم وقرروا بالإجماع استعمال هذه الأدوات لبدء مشروع خاص بهم. واستعملوا المدخرات التي جمعوها من مال النقل الذي منحتهم إياه منظمة العمل الدولية و«أبيندو» للحصول على رأسمال كافٍ للبدء بمشروع صغير لصنع أغطية الأسرّة والوسائد. أما التدريب فقد أمنته ELSPPAT، وهي منظمة غير حكومية مركزها «بوغور» تعمل مع منظمة العمل الدولية والبرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال لإنقاذ الأطفال من الأعمال الخطرة في قطاع الأحذية.

تمحورت النقاشات اليومية للمجموعة حول مشاكل التسويق، وكيفية تحسين نوعية منتجاتهم وتحديث مهاراتهم. وتمكنت المجموعة من الحصول على المساعدة من أحد المصممين، ووجدت صف خياطة متقدم سوف يسمح لهم بتحسين منتجاتهم. وتضمن التسويق زيارات منزلية لتقديم عينات عن منتجات المجموعة. وهم واثقون بأن الطلبات سوف تنهال عليهم خلال فترة بسيطة.

وفي هذا الإطار، تعلن «ميتا» بتفاؤل: «أنا مسرورة كوني أشارك في التخطيط والبدء بالمشروع والتسويق. هذه أفضل طريقة للاستفادة من المهارات والمعارف التي اكتسبناها خلال فترة التدريب. إنه تحسن كبير مقارنة مع عملنا السابق في ورشات الأحذية.»

ونجد تجارب مشابهة لتجربة «ميتا» وأصدقائها لدى المتدربين الآخرين في البرنامج الذين يحاولون أيضاً البدء بمشاريع صغيرة خاصة بهم. فالمتدربون الذين تعلموا صنع الكعك والخبز في مروا بعملية نقاش مشابهة ليقرروا ماهية منتجاتهم واستراتيجيات التسويق. ومازال الشبان الذين يشاركون في التدريب خلال الوظيفة مع PT Astra Honda يكملون برنامجهم لتعزيز مهاراتهم.

وتقول «نينا تورسينا»، رئيسة «أبيندو للمرأة والشؤون الاجتماعية والجنسين»، في هذا الإطار «نحن نتعلم من تجربة أول مجموعة من الطلاب. على سبيل المثال، يتطلب تنظيم التدريب لأطفال لديهم هذه الخلفية عملية تشبيك قوية، ودرجة عالية من الالتزام، واحترام مساهمات كل الأطراف المشاركة في البرنامج. إذا لم يتم احترام هذه المبادئ الثلاث، لن ينجح هذا النوع من البرامج ولن يكون مستداما».

يأمل البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال أن يتم نسخ هذا البرنامج التدريبي وتوسيعه في مناطق أخرى لكي يصبح أداة يستعملها أصحاب العمل والحكومات في النضال ضد أسوأ أشكال عمل الأطفال في اندونيسيا.

@ M.Crozet / ILO

مركز «تنمية» للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في دولة قطر

تعاون بين دار الإنماء الاجتماعي ومنظمة العمل الدولية

إعداد: السيدة رانيا بخعازي ■ مسؤولة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

@ ILO/RO - Beirut

أُفتتح مركز «تنمية» للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في دولة قطر الذي أتى نتيجة تعاون وثيق بين دار الإنماء الاجتماعي في دولة قطر والمكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية وبدعم من شركة اتصالات قطر كيوتل.

وجرى حفل التدشين تحت رعاية وزير العمل والشؤون الاجتماعية في دولة قطر معالي الدكتور سلطان بن ضابت الدوسري وبحضور كل من السيدة منيرة بنت ناصر المسند، رئيس مجلس أمناء دار الإنماء الاجتماعي، والسيدة آمال بنت عبد الله المناعي، مدير عاد دار الإنماء، والشيخ فهد بن جاسم ال ثاني، مدير العمليات في شركة كيوتل، والدكتور إبراهيم الابراهيم، أمين عام الأمانة العامة للتخطيط التنموي، بالإضافة إلى السيدة ندى الناشف، المدير الإقليمي/المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول العربية والسيدة رانيا بخعازي، مسؤولة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وأتى إنشاء مشروع مركز «تنمية» نتيجة تعاون وثيق مع دار الإنماء الاجتماعي على مدى عشرين شهراً وبدعم من مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي في بيروت حيث قدمت منظمة العمل الدولية خلاصة خبرتها الفنية المتراكمة في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم. وقامت شركة كيوتل القطرية بتمويل هذا المشروع وبالتعاون مع كافة الجهات الحكومية والأهلية والخاصة المعنية بتطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطر، وبدعم كبير من أعضاء اللجان الاستشارية والجهات التي يمثلونها وهي: إدارة العمل، ووزارة التجارة والاقتصاد، وغرفة تجارة وصناعة قطر، وكيوتل، وبنك قطر الوطني.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن دولة قطر هي الدولة الأولى في منطقة الخليج التي يتم فيها تطبيق برنامج «ابدأ وحسن مشروعك» العالمي بعد أن تم تكييفه ومواءمته لبيئة الأعمال في قطر من خلال مركز تنمية الذي تم تدشينه. وستوفر هذه المبادرة المناخ المناسب لانطلاق شراكة فعالة بين منظمة العمل الدولية ودولة قطر من خلال تطوير برنامج وطني للعمل اللائق في القريب العاجل يضمن تلبية الاحتياجات الوطنية والاولويات الاستراتيجية دولة قطر.

ويأتي اهتمام منظمة العمل الدولية بتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من استراتيجيتها التي تركز على إيجاد فرص العمل اللائق للرجال والنساء وتحسين ظروف العمل وتوفير الحرية والعدالة والأمن والكرامة والإنسانية. وفي هذا السياق، فإن مشروع إنشاء مركز «تنمية» يتفق والأولويات الوطنية في دولة قطر والتي تركز على تنمية ثقافة الريادة وإنشاء فرص عمل للشباب من خلال إطلاق مبادراتهم الذاتية والعمل لحسابهم الخاص بدلا من الاعتماد على وظائف في القطاع العام وتوطين الأيدي العاملة في عدة مجالات.

وتوفر منظمة العمل الدولية عدداً من البرامج والأدوات الموجهة للشباب في مرحلة التهيئة لدخول عالم الأعمال، وأهمها برنامج تعرف إلى عالم الأعمال المعروف باسم KAB، وبرنامج ابدأ وحسن مشروعك المعروف باسم SIYB الموجه للرياديين الراغبين في بدء مشاريع خاصة وللرياديين أصحاب المشاريع الصغيرة القائمة، وبرنامج وسع أعمالك المعروف باسم EYB للرياديين أصحاب المشاريع

الصغيرة والمتوسطة والمدراء فيها الراغبين في وضع الخطط الاستراتيجية لتنمية مشاريعهم ونقلها إلى مستويات تنظيمية وتشغيلية أعلى.

ويوفر مركز «تنمية» خدمات الدعم وتطوير الأعمال الغير مالية للمؤسسات الصغيرة الموجودة ولأصحاب المبادرة الذاتية من اجل البدء بالأعمال الصغيرة والمتوسطة. وقد تم تجهيز المركز بكل ما يلزم من مواد ومعدات، وبرامج ومناهج تدريبية، بالإضافة إلى توظيف وتدريب كادر فني متخصص. كما تم تدريب مجموعة من المدربين المتخصصين واعتمادهم من قبل المنظمة لتنفيذ البرنامج في قطر، وهم رواد برنامج «ابدأ وحسن مشروعك» في منطقة الخليج وسفرائه في الدول العربية الأخرى.

وأشادت السيدة منيرة بنت ناصر المسند في كلمتها خلال حفل التدشين بالجهود الكبيرة لمنظمة العمل الدولية وما قام به الخبراء لإعداد المدربين القطريين للاستفادة منهم في مجال التدريب داخل وخارج قطر وتقديم المناهج التي تساعد وتدعم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الشباب. وأضافت أن دار الإنماء الاجتماعي تشعر بالفخر بانطلاقة هذا المركز الذي ستستفيد من برامجه الدول العربية أيضا متمنية أن يكون داعما ومساهما في دفع عملية التنمية. وشكرت سعادة السيدة منيرة شركة كيوتل علي مساهمتها ودعمها الكبير ومكتب فيتش – قطر الذي قام بتصميم شعار المركز ومؤسس قطر للتربية والعلوم وخدمة المجتمع التي ينطلق منها المشروع اليوم.

وأشارت السيدة آمال المناعي مدير عام دار الإنماء الاجتماعي بأن مشروع مركز تنمية قد جاء تتويجا للجهود الكبيرة والتعاون الذي بدأ منذ عام ١٩٩٩ بين الدار ومنظمة العمل الدولية وما تبعه من ورش العمل لتدريب المدربين وإجراء البحوث والدراسات. وقد بوشر بالمشروع اعتبارا من شهر أيار/مايو ٢٠٠٦ واستغرق ٢٠ شهرا. وقد تم تجهيز المركز بكل ما يلزم من مواد ومعدات وبرامج ومناهج تدريبية، بالإضافة إلى توظيف وتدريب كادر فني متخصص. كما تم تدريب مجموعة من المدربين المتخصصين واعتمادهم من قبل المنظمة لتنفيذ البرنامج في قطر، وهم رواد برنامج ابدأ وحسن مشروعك في منطقة الخليج وسفرائه في الدول العربية الأخرى.

وفي كلمتها في حفل الاحتفال، أعربت السيدة

© ILO/RO - Beirut

ندى الناشف المدير الإقليمي لمنظمة العمل الدولية عن سعادتها بتدشين المركز الذي أنشأته دار الإنماء الاجتماعي مشيرة إلى التعاون الفني مع منظمة العمل حيث قدمت فيه المنظمة خلاصة خبرتها الفنية المتراكمة علي مدى السنين في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم. وبينت أن قطر هي الدولة الأولي في منطقة الخليج التي يتم فيها تطبيق برنامج ابدأ وحسن مشروعك العالمي بعد أن تم تكييفه ومواءمته لبيئة الأعمال في قطر من خلال مركز تنمية. وأشارت أن منظمة العمل الدولية فريدة من نوعها في منظومة الأمم المتحدة كونها ثلاثية التركيبة بحيث يتمتع ممثلو أصحاب العمل والعمال بأصوات متساوية لأصوات الحكومات في صياغة سياسات المنظمة وبرامجها. وتعمل المنظمة علي تحقيق أربعة أهداف استراتيجية وهي: النهوض بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وإنشاء المزيد من فرص العمل اللائق للنساء والرجال، وتحسين تغطية فاعلية الحماية الاجتماعية للجميع، وأخيراً تعزيز الثلاثية والحوار الاجتماعي. وأشادت بالجهود الكبيرة التي بذلت لانشاء المركز على مدى العشرين شهرا الماضية وأثنت على التعاون الوثيق بين كادر المشروع وكافة إدارات دار الإنماء الاجتماعي وكوادرها وكادر مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي في بيروت، والتعاون والدعم الذي قدمته كافة الجهات الحكومية والأهلية والخاصة المعنية بتطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطر، وأعضاء اللجنة الاستشارية للمشروع والجهات التي يمثلونها وهي: إدارة العمل، ووزارة التجارة والاقتصاد، وغرفة تجارة وصناعة قطر، وكيوتل، وبنك قطر الوطني، والذين استفاد المشروع من توجيههم ومساهماتهم الفاعلة. وأعربت عن أملها بأن تكون هذه البداية المشجعة هي نقطة التحول في شراكة المنظمة مع دولة قطر وأن تتطور هذه العلاقة نحو إطلاق برنامج وطني للعمل اللائق يضمن تلبية الاحتياجات المنبثقة عن الأولويات الاستراتيجية لدولة قطر وأعلنت استعداد المنظمة لتقديم الدعم التقني اللازم والمعرفة والخبرة الموجودة لدى المنظمة علي المستويين الدولي والإقليمي لما فيه خدمة هذه المؤسسات والمبادرة وهذا الشعب الكريم.

وقد أشار المهندس سميح جابر، المستشار الفني الرئيس للمشروع بأن مشروع إنشاء مركز تنمية قد أنجز كافة المخرجات المحددة والتي تضمنت تكييف برنامج ابدأ وحسن مشروعك العالمي لبيئة الأعمال في قطر وإعداد نظام للتدريب باستخدام البرنامج وتدريب واعتماد مجموعة من المدربين لتنفيذ البرنامج حسب الشروط والمعايير الدولية المحددة من قبل منظمة العمل الدولية. وأضاف إلى أنه بموجب خطة العمل الخمسية لمركز تنمية، سيتم تدريب حوالي ١٥٠ رياديا في عام ٢٠٠٨ يشكلون ٦٥ من طاقة التدريب القصوى للمركز، وستزيد هذه النسبة لتصل إلى ١٠٠ من الطاقة القصوى في عام ٢٠١٠. كما أن المركز يراعي في تطبيقه لخطة العمل المعايير الدولية الجيدة، وضمان التزام الملتحقين بالدورات بالمساهمة في تكاليف هذه الدورات بنسب معقولة تصل إلى تغطية التكاليف المباشرة للتدريب.

وتضمن الاحتفال توزيع الشهادات على ثمانية من المدربين الذين تم تدريبهم واعتمادهم من قبل منظمة العمل الدولية كمدربين معتمدين لبرنامج ابدأ وحسن مشروعك. كما تضمن أيضا توزيع الشهادات على ٤٨ مشتركا ومشتركة من الرياديين الذي التحقوا بدورات تدريبية مختلفة عقدها المركز ضمن برنامج ابدأ وحسن مشروعك.

البرنامج الوطني للعمل اللائق في الجمهورية العربية السورية

© ILO/RO - Beirut

قامت منظمة العمل الدولية من خلال مكتبها الإقليمي للدول العربية بإطلاق البرنامج الوطني للعمل اللائق في الجمهورية العربية السورية خلال حفل توقيع رسمي شارك فيه الفرقاء الثلاثة المكونين لمنظمة العمل الدولية ؟ حكومات، أصحاب عمل وعمال، في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٨ في فندق ميريديان، دمشق.

وجرى حفل التوقيع هذا تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء السوري معالي المهندس محمد ناجي العطري الذي ناب عنه الدكتور عبد الله دردري، نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، وبحضور معالي الدكتورة ديالا الحج عارف ـ وزيرة العمل والشؤون الاجتماعية في سوريا، والسيدة ندى الناشف ـ المدير الإقليمي لمنظمة العمل الدولية. وشارك أيضاً في الحفل كل من الأستاذ محمد شعبان عزوز ـ رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في سوريا، والأستاذ عماد غريواتي ـ رئيس غرفة الصناعة في سوريا وريفها، وبحضور منسق الأمم المتحدة المقيم في سوريا السيدة لينا موسى.

ويهدف البرنامج الذي سينفذ خلال الفترة ٢٠٠٨ـ٢٠١٠ إلى تطوير العمل اللائق في سورية، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الاولويات تم الاتفاق عليها بين منظمة العمل الدولية والحكومة السورية والشركاء الاجتماعيين. كما ويعبر أيضا عن التزام حكومة الجمهورية العربية السورية، والاتحاد العام لنقابات العمال، وغرفة صناعة دمشق وريفها بالتعاون مع منظمة العمل الدولية لتعزيز فرص العمل اللائق والمنتج للنساء والرجال في ظروف من الحرية والعدالة والكرامة.

وتحدد هذه الوثيقة أوليات البرنامج الوطني للعمل اللائق هذا والنتائج المتوقع تحقيقها واستراتيجيات تنفيذها خلال فترة ٢٠٠٨ـ٢٠١٠ والتي تم تطويرها في سياق دعم الأمم المتحدة للجهود الوطنية وتحقيقاً للأهداف التنموية الوطنية.

وتم إعداد البرنامج الوطني للعمل اللائق بعد مشاورات ثلاثية مكثفة بين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومنظمات أصحاب العمل والعمال، حيث تعتبر المشاركة الوطنية الأساس في التحضير للبرنامج ـ وقد تم الاجتماع مع وزارات الاقتصاد، التعليم، هيئة تخطيط الدولة، الهيئة السورية للأسرة، المكتب المركزي للإحصاء، منظمات الأمم المتحدة في سورية، الاتحاد الأوربي بهدف الاستفادة من خبراتهم والتعرف على الاحتياجات الأساسية من اجل تصميم برنامج وطني يأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الوطنية التنموية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. وجرى الاعتماد على نتائج المساعدة التقنية التي قدمتها المنظمة خلال الأعوام السابقة، والأخذ بعين الاعتبار أولويات الحكومة من خلال الخطة الخمسية العاشرة وإطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة.

وتعتبر الحكومة السورية الخطة الخمسية العاشرة للأعوام ٢٠٠٦-٢٠١٠ برنامج عمل للإصلاح الاجتماعي

والاقتصادي والانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي. فوفقاً للخطة، تقدم الحكومة مجموعة شاملة من الإجراءات لتحويل البلاد إلى اقتصاد السوق الاجتماعي بحيث تغطي عملية الإصلاح مجالات الاقتصاد. وتعتزم الحكومة التقدم بشكل جدي في برامج الإصلاح بهدف تحقيق رؤيتها المستقبلية، حيث إن التغيير المنشود لا يمكن تحقيقه خلال خمس سنوات، ولذلك تقوم الحكومة بإعداد رؤية استراتيجية للعشرين سنة القادمة بالإضافة إلى استراتيجية شاملة لكل قطاع، حيث تحدد الأهداف للأعوام القادمة وفق الأهداف التنموية للألفية. وقد التزمت الخطة الخمسية العاشرة بتقوية القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني بهدف توسيع المشاركة الشعبية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية وتطوير المسؤولية المجتمعية.

ووقعت سوريا، منذ انضمامها إلى منظمة العمل الدولية في العام ١٩٦١، على ٤٩ اتفاقية من أهمها الاتفاقيات الثمانية الأساسية وهي:

- اتفاقية رقم ٢٩ حول العمل الجبري (١٩٣٠)، صادقت عليها سوريا في ١٩٦٠/٠٦/٢٦
- اتفاقية رقم ٨٧ حول الحرية النقابية وحماية حق التنظيم (١٩٤٨)، صادقت عليها سوريا في ١٩٥٧/٠٦/٠٧
- اتفاقية رقم ٩٨ حول حق التنظيم والمفاوضة الجماعية (١٩٤٩)، صادقت عليها سوريا في ١٩٥٧/٠٦/٠٧
- اتفاقية رقم ١٠٠ حول المساواة في الأجور (١٩٥١)، صادقت عليها سوريا في ١٩٥٧/٠٦/٠٧
- اتفاقية رقم ١٠٥ حول إلغاء العمل الجبري (١٩٥٧)، صادقت عليها سوريا في ١٩٥٨/٠١/٢٣
- اتفاقية رقم ١١١ حول التمييز (في الاستخدام والمهنة) (١٩٥٨)، صادقت عليها سوريا في ١٩٦٠/٠٥/١٠
- اتفاقية رقم ١٣٨ حول الحد الأدنى للسن (١٩٧٣)، صادقت عليها سوريا في ٢٠٠١/٠٩/١٨
- اتفاقية رقم ١٨٢ حول أسوا أشكال عمل الأطفال (١٩٩٩)، صادقت عليها سوريا في ٢٠٣/٠٥/٢٢

وأعدت منظمة العمل الدولية/المكتب الإقليمي للدول العربية في أيار/مايو عام ٢٠٠٦ خطة عمل مشتركة للفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٧ مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في سوريا. حددت الخطة مساهمة المكتب في الأهداف التنموية عبر تعزيز العمل اللائق، ووضع المبادئ التوجيهية، وتحديد التحديات الأساسية ومجالات الأولوية للعمل.

تم تحديد الهدف التنموي للبرنامج، بعد سلسلة من الزيارات والاتصالات المكثفة بين المنظمة والشركاء الاجتماعيين والجهات المعنية في سوريا، لا سيما «المساهمة في تخفيف الفقر من خلال توفير فرص عمل لائق للشباب والنساء». ويشمل ذلك ثلاثة مجالات تنموية أساسية وهي من الأولويات التي ركزت عليها الخطة الخمسية العاشرة، وهي:

١. تحسين قدرات الشركاء الاجتماعيين لتنفيذ سياسات وتشريعات العمل

- تحسين إدارة سوق العمل واحترام إعلان المبادئ والحقوق في العمل ومعايير العمل الدولية عبر تعزيز إدارة العمل.
- تحسين سياسات وآليات الحوار الاجتماعي وتعزيز الإطار القانوني.

٢. زيادة فرص العمل

- تعزيز قدرات الشركاء الوطنيين من أجل وضع إستراتيجية وطنية للتشغيل ومراقبتها وتقييمها.
- تعزيز بيئة عمل مشجعة تستهدف الشباب والنساء في سوريا.

٣. تعزيز الحماية الاجتماعية

- تحسين قدرة الحكومة والشركاء الاجتماعيين لتطوير سياسة التأمينات الاجتماعية ونظم الإدارة وتوسيع الوصول إلى الحماية الاجتماعية لكافة العمال وأسرهم بما في ذلك العاملين في القطاع غير النظامي.
- تعزيز قدرة الحكومة والشركاء الاجتماعيين على مواجهة أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك عمل الفتيات.

وسوف يتم إدراج مكونات البرنامج الوطني للعمل اللائق في الإستراتيجيات الوطنية لتعزيز مركزية معايير العمل الدولية والنوع الاجتماعي والتركيبة الثلاثية والحوار الاجتماعي. ويتم دعم الحكومة والشركاء الاجتماعيين ومساعدتهم في المجالات الرئيسية المحددة لتحقيق نتائج البرنامج الوطني عبر نهج وتدخلات منسقة ومتعددة ترتكز على الأولويات الوطنية الحالية والميزة المعيارية التي تتمتع بها منظمة العمل الدولية. ويشدد البرنامج على إن إحراز تقدم في مجال العمل اللائق يتطلب جهوداً حثيثة في كل بعد من أبعاده المختلفة ومقاربة متكاملة تجمع بين هذه الأبعاد في إطار سياسة متماسكة وواضحة.

@ ILO / RO - Beirut

خطة الأنشطة المشتركة ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩

منظمة العمل الدولية ومجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

@ ILO / RO - Beirut

على هامش أعمال الدورة الخامسة والثلاثين لمؤتمر العمل العربي الذي عُقد في شرم الشيخ/جمهورية مصر العربية خلال الفترة ٢٠٠٨/٢/٢٣ إلى ٢٠٠٨/٣/٣١ وفي إطار دعم وتعزيز التعاون والتشاور اللقائمين بين مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومكتبه التنفيذي ومنظمة العمل الدولية، وقع كل من السيد سالم بن علي المهيري، مدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والسيدة ندى الناشف، مدير المكتب الإقليمي للدول العربية بمنظمة العمل الدولية، على خطة الأنشطة المشتركة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ مؤكدين على الحرص والرغبة المشتركة في مواصلة العمل لتطوير أوجه التعاون والتنسيق بين الجانبين تحقيقاً لمصالح الدول الأعضاء في المجلس وأهداف منظمة العمل الدولية في تحقيق العمل اللائق.

فقد تم اعتماد خطة الأنشطة المشتركة للفترة (٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩) بعد سلسلة اجتماعات بين منظمة العمل الدولية وممثلين عن وزارات العمل بالدول الأعضاء في مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وممثلين عن المكتب التنفيذي للمجلس. وتشتمل خطة الأنشطة المشتركة على البرامج والأنشطة التالية:

أولاً ـ تعزيز إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومتابعته

تقديراً للجهود والمبادرات التي اتخذتها الدول الأعضاء بمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجال تطبيق إعلان منظمة العمل الدولية بشان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومتابعته الصادر عام ١٩٩٨، وانطلاقاً من الرغبة المشتركة لهذه الدول لتفعيل وتطبيق هذه المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، فقد أكدت منظمة العمل الدولية موافقتها على

مواصلة دعم الجهود التي تبذلها دول المجلس في هذا المجال، وقررت استمرار عقد الندوات السنوية الإقليمية لدول المجلس التي تهدف إلى زيادة قدرات الدول الأعضاء في المجلس على تطوير سياسات وممارسات تعكس المبادئ والحقوق الأساسية وإعداد التقارير السنوية المتعلقة بمتابعة إعلان المبادئ وتلبية الاحتياجات والطلبات التي تتقدم بها الدول الأعضاء في هذا الخصوص.

ثانياً ـ الاستخدام ومعلومات سوق العمل

تهدف سياسات الاستخدام إلى دعم وتعزيز الجهود المبذولة من قبل الدول الأعضاء بمجلس وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومساعدتها على تحديد وتطوير سياسات التشغيل ووضع الاستراتيجيات المتعلقة بتطوير الموارد البشرية وترشيد سياسات التوظيف والاستخدام وتوظيف الشباب ومعالجة البطالة، وخلق فرص العمل والاستخدام المنتج وبهدف إنشاء نظام معلومات سوق عمل إقليمي.

وبالاستناد إلى التعاون الفني بين المنظمة وعدد من دول المجلس في مجال تطوير سياسات الاستخدام فتم اقتراح المبادرة تهدف إلى تعريف الإطار الإقليمي وآليات المشاركة في المعلومات ذات العلاقة التي تستهدف توحيد أهداف الاستخدام ضمن الأطر الاقتصادية والسياسات الاجتماعية الوطنية، وتستهدف المبادرة أيضاً تحفيز إصلاحات وتعديلات سوق العمل بطريقة تلبي أهداف العولمة العادلة والاندماج الاجتماعي والمنافسة الدولية.

ثالثاً ـ المنشآت الصغيرة والمتوسطة

وفي إطار الرغبة المشتركة للاستمرار في تعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجال تطوير سياسات وإجراءات دعم وتوفير فرص العمل في المنشآت الصغيرة والمتوسطة وإقامة الفعاليات والأنشطة المشتركة الداعمة لجهود الدول الأعضاء في هذا المجال، فقد تقرر أن تقوم منظمة العمل الدولية بتقديم الدعم اللازم (الخبرة والمشورة الفنية) لخلق ثقافة الريادة والتحفيز على العمل الذاتي لشباب وشابات دول الخليج.

تقوم منظمة العمل الدولية بتنظيم برنامج تدريبي حول برنامج تعرف إلى عالم الأعمال (KAB) في دول مجلس التعاون، يشارك فيه المسئولون في وزارات العمل والتدريب المهني. وبالأخذ بعين الاعتبار الدروس المستقاة من خبرة

قطر في مجال تطوير وتقديم خدمات تطوير الأعمال للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ستقوم منظمة العمل الدولية بتطوير مذكرة مفاهيم حول تطوير خدمات تطوير الأعمال وتسليمها.

رابعاً ـ الحوار الاجتماعي وإدارة العمل

تعزيزاً للجهود التي تقوم بها الدول الأعضاء في المجلس لتطوير أجهزة تفتيش العمل لديها، وتدريب وإعداد الكوادر العاملة فيها وتزويدها بالمهارات والمعارف المطلوبة حول متطلبات تفتيش العمل، ومتابعة المعايير الدولية في هذا المجال، وتعزيز آليات تسوية المنازعات العمالية وتشجيع الحوار الاجتماعي.

خامساً ـ مراجعة وموائمة قوانين وتشريعات العمل بدول المجلس على ضوء المعايير الدولية وخاصة المصدق عليها

وذلك دعماً للجهود والمبادرات التي تقوم بها الدول الأعضاء في المجلس بهدف مراجعة وتحديث وتطوير تشريعات ونظم العمل لديها ورسم طريق مشترك تسير فيه باتجاه التجاوب مع مقتضيات إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومعايير العمل الدولية.

سادساً ـ العمالة الأجنبية

تم الاتفاق على تنفيذ أنشطة تهدف إلى زيادة قدرات دول مجلس وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على تطوير السياسات والبرامج المركزة على حماية العمالة الأجنبية.

سابعاً ـ إعداد برامج تطوير العمل اللائق وتنفيذها

تهدف هذه البرامج إلى تطوير وتعزيز قدرات التخطيط وإعداد التقارير وتنفيذ النتائج بناءً على مبادئ وأدوات الإدارة للمسؤولين لدى الجهات المعنية بوزارات العمل بدول مجلس التعاون، بصياغة برامج العمل اللائق، وإدارة مشاريع التعاون التقني وإجراءات المتابعة والتنفيذ.

مشروع «بيت لبنان»

شراكة بين منظمة العمل الدولية وسوق الطيب

بيت لبنان
Communal Houses of Tradition

أطلقت منظمة العمل الدولية/المكتب الإقليمي للدول العربية في بيروت بالتعاون وبالشراكة مع سوق الطيب دراستها بعنوان «**البيت اللبناني التقليدي - بيت لبنان**» التي تهدف إلى إنشاء بيوت لبنانية تقليدية في قرى مختارة والتي تم من خلالها انتقاء خمسة مناطق لبنانية على أن يسمى البيت في كل منطقة تيمناً بالقرية التي يكون فيها والتي تتمتع كل واحدة منها بحرفة أو بفن معين والمناطق المختارة هي:

- ❖ المينا: تتميز بالمنحوتات الخشبية وصناعة الخزف بالدولاب
- ❖ آسيا: تتميز بالصناعة اليدوية للخزفيات
- ❖ تربل: تتميز بصناعة الأطعمة
- ❖ بصوص: تتميز بصناعة الحرير
- ❖ جزين: تتميز بصناعة السكاكين (الفينيق)

ومن المقرر أن تقوم هذه البيوت بتقديم الأطعمة، والأعمال الفنية والحرفية التقليدية، وبإبراز خصائص الهندسة المعمارية، والزراعة المستدامة، والضيافة التي تتميز بها المجتمعات المحلية. ويهدف المشروع المقترح إلى إعادة إحياء التقاليد المنسية، واستحداث فرص العمل في المجتمعات الريفية، وإتاحة مجموعة واسعة من الخدمات، إلى جانب إشراك المجتمعات المحلية بشكل ناشط من أجل بلوغ هذه الأهداف.

ويهدف المشروع بشكل أساسي إلى إبقاء المنتج رجلاً أو امرأة في بيئته واستحداث نقطة التقاء في مراكز الإنتاج الريفية للمزارعين، والمنتجين، والحرفيين والمستهلكين من أجل المساهمة في استمرارية التقاليد المحلية.

ومن المتوقع أن يساهم المشروع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي المحافظة على التراث المعماري التقليدي والتقاليد والعادات المنسية، وفي إعادة إحياء الفنون والحرف، والترويج للمطبخ اللبناني. وفي ما يلي أهداف مشروع «بيت لبنان» التي تتعدد وتتنوع:

- الترويج للحرف اليدوية المحلية من خلال مساندة الحرفيين على أكثر من صعيد: المعرفة، والدراية والمهارات الشخصية.
- حشد الموارد المحلية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.
- تطوير إستراتيجية تدخل شاملة قائمة على القطاعات المكملة: الفنون والحرف، الزراعة والسياحة بهدف الارتقاء بفرص العمل ضمن المجتمع المحلي.
- المساهمة في تنفيذ المشروع لإعطاء صورة جذابة عن الثقافة والتراث المحليين من أجل الحصول على التزام الشباب تجاه المحافظة على التراث الثقافي.
- استفادة ١٥ شخصاً من كل قرية بشكل مباشر من تنمية بيت لبنان، ومن المتوقع استحداث مزيد من فرص العمل مع تحول القرية المعنية والقرى المجاورة إلى مقصد سياحي محلي.

وشارك في الحفل ممثلين عن عدد من الوزارات المعنية ومنظمات الأمم المتحدة العاملة في لبنان، والسفارات، وهيئات المجتمع المدني، وعدد من الشركاء المحليين كالبلديات والناشطين في كل قرية من القرى المختارة، والشركاء الاجتماعيين مثل: حرفيو لبنان، جمعية ذاكرة وتنمية، اركانسييل، منظمة الأرز للبيئة، مؤسسة التراث الوطنية وكلية الهندسة المعمارية في الجامعة الأمريكية في بيروت، بالإضافة إلى واضعي الدراسة منظمة العمل الدولية وسوق الطيب.

كوكب العمل

مراجعة للاتجاهات والتطورات في شؤون العمل

العالم يتجاوب مع عمل الأطفال

تواصل الحكومات ومنظمات أصحاب العمل والعمال والمنظمات غير الحكومية تعزيز التوعية حول قضية عمل الأطفال، ويلقي كوكب العمل نظرة على القصص الإعلامية الأخيرة عن عمل الأطفال في جميع أنحاء العالم.

© P. Deloche/ILO

■ شكلت الحكومة اليمنية مؤخراً لجنة جديدة تهدف إلى معالجة مشكلة عمل الأطفال. ووفقاً لتقرير رسمي صادر عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، تتفاقم هذه المشكلة في اليمن بسبب الفقر. وجاء في التقرير أيضاً أن أطفال الأسر الفقيرة يعملون من اجل تغطية حاجات العائلة وزيادة دخل الأسرة. ومن المتوقع أن تستمر هذه المشكلة مع ازدياد الفقر. في الواقع، لقد تفاقمت مشكلة عمل الأطفال في اليمن منذ عام ١٩٩٠، مع انهيار شبكة الأمان الاجتماعي وسياسات التحرير الاقتصادي. لذلك، أوصى التقرير بان تعتمد الحكومة برنامجاً وطنياً فعالاً من أجل تحديد المجتمعات الأكثر فقراً والأقل تطوراً بهدف تأمين مستوى حياة أفضل للأسر الفقيرة والتخفيف من اعتمادهم على عمل الأطفال. وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من ٥ مليون طفل يعانون من الأمية في بلد يرتفع فيه مستوى الأمية إلى ٧٨ في المئة (أخبار اليمن، ٢٢ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٧).

■ استضافت مؤسسة الحريري في لبنان ورشة عمل لمدة يومين في صيدا بالتعاون مع منظمة العمل الدولية من أجل تعزيز التوعية ووضع خطط عمل للقضاء على عمل الأطفال. ووفقاً للمديرة الوطنية لمشروع مكافحة عمل الأطفال، السيدة بدرا علاوي، هناك أكثر من ٣٨٠٠٠ طفلاً عاملاً في لبنان تتراوح أعمارهم بين ١٠ و١٩ سنة. وكجزء من مشروع مؤسسة الحريري للقضاء على عمل الأطفال، نظم طلاب المدارس الخاصة والعامة في صيدا حملات لمساعدة الأطفال الذين اجبروا على ترك مدارسهم. وساهم الطلاب في صيدا من مصروفهم الشخصي في توفير لوازم مدرسية لحوالي ٧٥ طفلاً، وقرطاسية وكتب وأقساط مدرسية لحوالي ٥ أطفال آخرين (دايلي ستار، لبنان، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧).

منتدى لشبونة حول «العمل اللائق من أجل عولمة عادلة»

تمهيد الطريق «لحركة العمل اللائق»

عقد منتدى منظمة العمل الدولية حول «العمل اللائق من أجل عولمة عادلة» في لشبونة مما مهد الطريق أمام «حركة العمل اللائق» لجعل العولمة أكثر عدالة والتعويض عن الأثر الذي خلفه الاضطراب الاقتصادي العالمي على وظائف الناس ومصادر رزقهم.

أعلن مدير عام منظمة العمل الدولية، السيد خوان سومافيا، أمام أكثر من ثلاثمائة ممثل من الحكومات، وأصحاب العمل، والعمال، والبرلمانات، والمجتمعات المدنية وقادة الرأي العام الذين حضروا منتدى ليشبونة: «ما أراه اليوم هو حركة عملية فعلية والعالم اليوم لا تهمه الخطابات بل النتائج».

في هذا السياق، أخذ المنتدى بعين الاعتبار مجموعة واسعة من قضايا العولمة وسبل تعزيز العمل اللائق باعتبارها مفتاح المشاركة الشاملة والاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتضمن النقاش مواضيع رئيسية كالاقتصاد غير النظامي، والتدريب والمهارات، والهجرة واستخدام الشباب.

كما تناول المنتدى مسألة ترابط السياسات في النظام الدولي. وتم التوافق مؤخراً على «مجموعة أدوات لإدماج الاستخدام والعمل اللائق» في مجلس المدراء التنفيذيين في الأمم المتحدة حيث اعتبرت كوسيلة عملية للمضي قدماً. تجدر الإشارة هنا إلى أن المنتدى عقد بدعم من المفوضية الأوروبية واستضافة الحكومة البرتغالية التي ترأست الاتحاد الأوروبي في تلك الفترة.

شملت قائمة المتحدثين الرئيسيين السيد خوزيه سوكراتس، رئيس وزراء البرتغال؛ والدكتور سورين بيتسوان، الأمين العام المعتمد لاتحاد دول جنوب شرق آسيا؛

© M.Crozet / ILO

والسيد خوزيه انطونيو دا سيلفا، وزير العمل والضمان الاجتماعي في البرتغال؛ والسيد فلاديمير سبيدلا، مفوض الاتحاد الأوروبي للاستخدام والشؤون الاجتماعية وتكافؤ الفرص؛ والسيد أبراهام كاتز، رئيس المنظمة الدولية لأصحاب العمل؛ والسيد ماتس كاغرلسون، نائب رئيس اللجنة الرفيعة المستوى حول مجلس المدراء التنفيذيين للتنسيق في برامج نظام الأمم المتحدة؛ والسيد غاي رايدر، الأمين العام للاتحاد الدولي للنقابات العمالية؛ والسيدة ماري روبنسون، رئيسة مبادرة «إدراك الحقوق: مبادرة العولمة الأخلاقية»؛ والسيد لوروي تروتمان، نائب رئيس العمال في مجلس إدارة منظمة العمل الدولية؛ والسيد دانييل فونز دي ريوخا، نائب رئيس أصحاب العمال في مجلس إدارة منظمة العمل الدولية؛ والدكتور دايان جاياتيليكا، رئيس مجلس إدارة منظمة العمل الدولية.

تم طرح فكرة عقد المنتدى من قبل اللجنة العالمية حول البعد الاجتماعي للعولمة التي أنشأتها منظمة العمل الدولية في تقريرها عام ٢٠٠٤؛ وأطلقت حواراً دولياً حول الحاجة إلى عولمة عادلة ومنصفة وحصلت على دعم عالمي وإقليمي ووطني. وحصل مبدأ الحاجة إلى عولمة عادلة ومنصفة وعمل لائق للجميع على تأييد عالمي من القمة العالمية للأمم المتحدة عام ٢٠٠٥ في الأمم المتحدة والمجلس الاجتماعي والاقتصادي للأمم المتحدة عام ٢٠٠٦.

تقرير جديد لمنظمة العمل الدولية يسلط الضوء على الجهود التي يمكن بذلها في عالم العمل للحد من وفيات الأمهات

© M.Crozet / ILO

وفقاً للتقرير[1] الأخير لمنظمة العمل الدولية الذي رفع إلى مؤتمر المرأة في لندن، تعتبر إجازة الأمومة في العديد من البلدان النامية من الكماليات التي تتمتع بها أقلية صغيرة من النساء العاملات اللواتي يغطيهن الضمان الاجتماعي. فقد استعرض زعماء العالم ومندوبون من ١٠٩ بلدا التقدم الحاصل والالتزامات الرامية إلى تحقيق الهدف التنموي الخامس للألفية حول صحة الأم.

تلقى امرأة واحدة حتفها أثناء الحمل أو الولادة في كل دقيقة من كل يوم. وفق تقرير منظمة العمل الدولية، هناك ما يقارب ٦٠ في المئة من نساء العالم في سن الإنجاب ضمن القوى العاملة. ومن هنا أهمية العمل المدفوع في حياة هؤلاء النساء لجعل حماية الأمومة في العمل ركيزة أساسية من أجل حماية صحة المرأة وأطفالها وأمنهم الاقتصادي.

أشار التقرير أيضاً إلى انه نظراً لحالة الإحباط التي تواجه العديد من النساء في جميع أنحاء العالم اللواتي لا تشملهن أنظمة الحماية الاجتماعية والقانونية واللواتي يجبرهن الفقر على العمل في ظروف سيئة والعودة إلى العمل بعد الولادة بشكل مبكر، يعتبر عالم العمل بداية واعدة لتوسيع نطاق التدخلات التي تهدف إلى تحسين صحة الأمهات وحماية الأمومة.

يطرح التقرير كذلك تدابير قانونية واجتماعية للحد من التمييز المرتبط بالأمومة وأثار المخاطر المحتملة التي تواجه المرأة العاملة أثناء الحمل وبعد الولادة. يشدد التقرير على ضرورة تحسين أحكام الإجازة وظروف العمل: المواد الكيماوية، ومبيدات الحشرات، والعمل لساعات طويلة، والعمل الشاق، وعدم وجود إجازة مدفوعة الأجر تهدد صحة المرأة الحامل والمرضعة.

يدعو التقرير أيضاً إلى بذل الجهود لتوسيع نطاق حماية الصحة الاجتماعية للجميع، وتأمين النساء وعائلاتهن لتحمل التكاليف المالية لخدمات الرعاية الصحية وتحسين حصولهن على الرعاية اللازمة فيما يتعلق بالأمومة والولادة. وأخيرا إن سوء نوعية الرعاية الصحية في العديد من المناطق مرتبط بآثار ظروف العمل السيئة، والنقص في عدد الموظفين، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتأثيرهما على العاملين في مجال الصحة في مناطق أخرى. لذلك يتطلب تحسين نوعية الخدمات الصحية تضافر الجهود الوطنية والعالمية لتحسين نوعية العمل للعاملين في مجال الصحة.

في هذا الإطار، توفر معايير العمل الدولية لمنظمة العمل الدولية الإرشاد الضروري للقوانين والممارسات الوطنية في كل هذه المجالات. كما تحدد اتفاقية حماية الأمومة التابعة لمنظمة العمل الدولية لعام ٢٠٠٠ رقم (١٣٨) المتطلبات الأساسية لحماية الأمومة في العمل، بما في ذلك الحق بإجازة قبل الولادة وبعدها، والإعانات الطبية النقدية، والحماية الصحية في أماكن العمل، والحق باستراحة للإرضاع، وحماية الاستخدام وعدم التمييز. كما تؤمن الاتفاقيات الدولية حول الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا رقم ١٠٢) والعاملين بالتمريض (رقم ١٤٩) وغيرها، الأطر المشتركة عالميا للمبادئ، والسياسات والعمل في مجال الضمان الاجتماعي وظروف العمل والاستخدام للعاملين في مجال الصحة.

يهدف عدد من مشاريع التعاون الفني لمنظمة العمل الدولية إلى ضمان حقوق المرأة في الحصول على أمومة آمنة. ففي بوركينا فاسو، نظمت حملة لإنشاء نقابة للعمال في الاقتصاد غير النظامي لدعم الأمهات، إلى جانب خطط جديدة لمساعدتهن على الاستفادة من إجازة أمومة مدفوعة ومن الرعاية الصحية. أما في الأردن، فقد عملت منظمة العمل الدولية بالتعاون مع الحكومة ومنظمات أصحاب العمل والعمال على توفير المشورة اللازمة حول جدوى جهاز عادل ذي تكلفة مقبولة لحماية الأمومة في البلد. وفي كمبوديا، اتفق أصحاب مصانع الملابس الجاهزة مع منظمة العمل الدولية وشركائها على تحسين حماية الأمومة في العمل والقيام بحملات تثقيفية في المصانع لتعزيز صحة الحوامل.

١) أمومة آمنة وعالم العملس، مكتب العمل الدولي، جنيف، ٢٠٠٧
http://www.ilo.org/public/english/protection/condtrav/pdf/safemat_07.pdf

اليوم العالمي للمعوقين عام ٢٠٠٧
يؤكد على أهمية العمل اللائق للمعوقين

@ M.Crozet / ILO

يعيش أكثر من ٦٥٠ مليون شخص في العالم مع الإعاقة، ومعظمهم في البلدان النامية. وعلى الرغم من الانجازات التي تحققت خلال السنوات الماضية لتحسين حياة المعوقين، ما زال ملايين المعوقين يعانون من انتهاك حقوقهم. حسب التقرير الجديد الذي قدمته منظمة العمل الدولية في اليوم العالمي للمعوقين بعنوان «حق الأشخاص المعوقين بالعمل اللائق».

وفقا لهذا التقرير، تشير الإحصاءات المتوفرة إلى أن نسبة القوى العاملة غير النشطة من ذوي الإعاقات أعلى بكثير من نسبة العمال الآخرين. على سبيل المثال، تم استخدام ٤٠ في المئة من المعوقين في سن العمل في الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٣، مقارنة مع ٦٤,٢ في المئة من الأشخاص الذين لا يعانون من أعاقة. والأسوأ أن ٥٢ في المئة من المعوقين في سن العمل هم غير نشطين اقتصادياً مقارنة مع نسبة ٢٨ في المئة من الأشخاص الذين ليس لديهم أية إعاقة.

@ M.Crozet / ILO

بشكل عام، يعتبر الأشخاص المعوقون، وخاصة النساء منهم، الأقل حظاً في سوق العمل. تميل هذه الفئة إلى أن تكون غير نشطة، وتمثل الفئة الأكبر من بين العاطلين عن العمل والأقل أجراً مقارنة مع الأشخاص الذين لا يعانون من إعاقة. غالبا ما يعاني المعوقون من الإحباط وخيبة الأمل، وعدم الثقة بقدراتهم في سوق العمل لان طموحاتهم المهنية لم تترجم إلى أي استخدام.

يبرز التقرير العالمي أيضاً العديد من التحديات الأخرى التي تواجه المعوقين في عالم العمل. فهم يعملون في وظائف ذات أجر ومستوى منخفضين ولا يتم تمثيلهم على أعلى المستويات. يواجه المعوقون عدة مشاكل في البيئة المادية المحيطة بهم، بما في ذلك النقل والإسكان وأماكن العمل، وخطر فقدان الإعانات عند بدء العمل، والتحامل عليهم من بعض أصحاب العمل، والعمال وعامة الناس، مما يزيد الوضع تفاقماً.

ومن أهم التطورات التي حصلت خلال العقدين الماضيين إطلاق اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق المعوقين التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. تشكل هذه الاتفاقية منبراً لجميع الأطراف المعنية للعمل معا من أجل ضمان احترام حقوق الإنسان للمعوقين حصولهم على أساس المساواة مع غيرهم. كما تتماشى مبادئ الاتفاقية الجديدة للأمم المتحدة مع معايير العمل الدولية، بما في ذلك اتفاقية إعادة التأهيل المهني (المعوقون) رقم ١٥٩، ١٩٨٣، والتي تمت المصادقة عليها من قبل ٨٠ دولة.

ويخلص التقرير إلى أن المعوقين يمثلون مجموعة واسعة من الإمكانات غير المستثمرة، وهم موظفون يمكن الاعتماد عليهم ويبقون في وظيفتهم لمدة أطول.

في هذا الإطار، نظمت منظمة العمل الدولية حلقة نقاشية في المقر الرئيسي في جنيف حول «العمل اللائق للمعوقين» كجزء من سلسلة من الأحداث العالمية التي تهدف إلى فهم قضايا الإعاقة بشكل أفضل وحشد الدعم اللازم لضمان كرامة المعوقين وحقوقهم ورفاهيتهم. في الوقت نفسه تم تنظيم مناسبات أخرى في جميع أنحاء العالم لتسليط الضوء على اليوم العالمي للمعوقين.

العمل والجوانب الاجتماعية لأنظمة الإنتاج العالمية

غالباً ما تعرف مشاركة الأشخاص في بلدان العالم في إنتاج السلع والخدمات للأسواق العالمية كمراحل القيمة العالمية أو مراحل العرض العالمي أو حتى التموين العالمي. وهذه المشاركة هي ربما خير تعبير عن حركة العولمة بهدف مساعدة الشركات على تحسين بيئة السياسات حتى تؤمن أنظمة الإنتاج العالمية فرصاً في صالح الجميع، عقدت منظمة العمل الدولية «ندوة دولية حول العمل والجوانب الاجتماعية لأنظمة الإنتاج العالمية: أهم القضايا في عالم الأعمال».

حضر الندوة ممثلون عن منظمات أصحاب العمل الذين سعوا إلى تعزيز فهم آثار أنظمة الإنتاج العالمية على الازدهار المستقبلي، ومعرفة المخاطر والفرص المتاحة. شملت قائمة المتحدثين مجموعة من أهم الجمعيات العالمية للمشترين والموردين ومفكرين أكاديميين رائدين، وقادة النقابات العمالية وممثلين عن المنظمات غير الحكومية الناشطة في قضايا العولمة.

أقر المؤتمر في الختام أن أنظمة الإنتاج العالمية قد توفر فرص عمل مهمة من اجل تطوير حياة الشعوب، والحد من الفقر، وإحراز تقدم لتحقيق الهدف العالمي المنشود للعمل اللائق. كذلك قد يكون لهذه الأنظمة اثر إنمائي فعال عند ضم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى مراحل الإنتاج مما تؤدي إلى تحسين الإنتاجية. إضافة إلى ذلك، تتطلب هذه الأنظمة احترام جميع الأطراف لحقوق الإنسان ومعايير العمل والبيئة لكي تكون أنظمة مستدامة اقتصاديا.

شددت استنتاجات المؤتمر على دور القانون الوطني والدولة في تشكيل الإطار التنظيمي لأنظمة الإنتاج العالمية، وتطبيق القانون بالتساوي على الجميع. وتشكل المعايير الدولية الأساسية لحقوق الإنسان والعمل جزءاً هاماً من الإطار التنظيمي لأنظمة الإنتاج العالمية.

فضلاً عن ذلك، يمكن أن يلعب «القانون الميسر»، كمجموعة قواعد الشركات والمدونات الطوعية ومدونات المشترين، دوراً مهماً في استكمال الإطار التنظيمي لأنها توفر توجيهات حول الممارسات الجيدة تتخطى أحكام القانون النظامي، وتتيح المرونة اللازمة لاستيعاب مجموعة واسعة من الشركات والبيئة التي تعمل فيها.

وفيما يتعلق بجمعيات الأعمال، خلص الاجتماع إلى انه يتعين عليها توسيع عضويتها لتشمل أكبر عدد ممكن من الشركات، وبناء شراكات مع جهات فاعلة أخرى، وعلى الأخص المجموعات التجارية الأخرى. تضطلع منظمات أصحاب العمل بدور هام في مساعدة الأعضاء المشاركين في أنظمة الإنتاج العالمية على احترام المعايير الاجتماعية ومعايير العمل، بما في ذلك زيادة التوعية حول المعايير ذات الصلة، وتوفير المعلومات والنصائح حول الممارسات الجيدة، وتأمين التدريب لتحسين الإنتاجية، وإطلاق حملات لتعزيز صورة الشركات.

التربية النقابية في القرن الحادي والعشرين

@ M.Crozet / ILO

اجتمع أكثر من ١٥٠ ممثلاً عن النقابات العمالية من ٤٥ دولة في المقر الرئيسي لمنظمة العمل الدولية في جنيف لمناقشة سبل تعزيز قدرة النقابات العمالية وتأثيرها على السياسات الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجيات التنموية. تكمن أنشطة التربية العمالية في صلب الجهود لمواكبة التغييرات السريعة الحاصلة في عالم العمل اليوم بسبب العولمة.

كان المؤتمر العمالي الدولي حول دور النقابات العمالية في التربية العمالية يهدف إلى تقييم أنشطة التربية العمالية وتحديد احتياجات العمال على كل المستويات الدولية والإقليمية والوطنية. إلى جانب الخبرات، والدروس المستفادة، والجهود المستقبلية. نظر المندوبون أيضاً في دور تربية العمل في تنفيذ جدول أعمال العمل اللائق في منظمة العمل الدولية.

في هذا الإطار، طور المؤتمر استراتيجيات من اجل بناء وتقوية قدرات النقابات العمالية، بما في ذلك استعراض دور مراكز التربية العمالية والوسائل والتقنيات الجديدة في التربية العمالية.

تقوم تربية العمل بتدريب مئات الآلاف من النقابيين سنوياً في كل أنحاء العالم حول أسس وتقنيات المفاوضة الجماعية، والتوظيف والأساليب التنظيمية في النقابات العمالية، وقضايا الصحة والسلامة المهنية، والحقوق في العمل، والمساواة وغيرها. إلى جانب مشاكل أماكن العمل، تركز تربية العمل في العديد من الدول على دور النقابات العمالية في المجتمع، وتعزيز الديمقراطية، والنضال من أجل العدالة الاجتماعية والبيئة. وتعتبر التربية النقابية في صلب تعزيز العمل اللائق. لذلك دعا المشاركون في الاجتماع إلى زتعزيز واحترام حقوق العمال الأساسية، وخاصة الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية، باعتبارها الوسيلة الملائمة لضمان التربية وتطوير البرامج القطرية للعمل اللائق».

حالياً، يجب على منظمات النقابات العمالية وبرامجها التدريبية أن تأخذ بعين الاعتبار آثار العولمة الاقتصادية، والطلب على العمل اللائق، ومكافحة انتشار مرض فيروس نقص المناعة البشرية / الايدز، ومحاربة أي نوع من أنواع التمييز تجاه المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، وتغير المناخ، والهجرة، والتوسع في الاقتصاد غير النظامي. ينبغي أن تحث هذه المنظمات ممثلي العمال على تحمل مسؤولية مفاوضات معقدة: كعمليات التكامل الاقتصادي،، وبرامج إستراتيجية للحد من الفقر، ومجالس الشركات المتعددة الجنسيات ومفهوم المرونة والأمن.

تتطور تربية العمل باستمرار، فقد وسعت نطاق أعمالها خلال السنوات الماضية حيث ارتبطت بجميع مستويات النظام التعليمي بما فيها الجامعات. كذلك، لم يتوانى مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورين – ايطاليا عن القيام بدوره في هذا المجال. ففي كل سنة يدرب المركز الآلاف من قادة النقابات العمالية مؤكداً بالتالي على الأهمية التي توليها منظمة العمل الدولية لتعزيز قدرات منظمات العمال من خلال تربية العمل.

لمزيد من المعلومات، قدم مكتب منظمة العمل الدولية لأنشطة العمال ورقة معلومات أساسية، تعطي لمحة عامة عن وضع تربية العمل في العالم: «دور النقابات العمالية في تربية العمال: ركيزة في بناء قدرات النقابات العمالية»، الندوة الدولية للعمال، جنيف، ٨ ـ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، مكتب العمل الدولي ٢٠٠٧.

حول القارات

مراجعة دورية لمنظمة العمل الدولية والأنشطة والاحداث المرتبطة بها حول العالم

تعزيز العمل اللائق في العالم العربي

❖ لقد اتفقت كل من منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية على تعزيز شراكتهما والتعاون في ما بينهما. في هذا السياق، وقع السيد أحمد محمد لقمان، المدير العام لمنظمة العمل العربية، والسيد خوان سومافيا، المدير العام لمنظمة العمل الدولية على مذكرة تفاهم في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، حيث جددا التزامات المنظمتين في معالجة أولويات العمل والاستخدام في الدول العربية، وتعزيز الحوار الاجتماعي من خلال شراكة فعالة. تهدف مذكرة التفاهم إلى تسهيل وتعزيز التعاون بين المنظمتين في مسائل ذات اهتمام مشترك بين الدول الأعضاء. وتعتمد هذه الشراكة على محور مشترك بين المنظمتين ألا وهو تعزيز العدالة الاجتماعية وتأمين العمل اللائق للجميع. ومن المتوقع أن تتوسع هذه الشراكة لتوحيد جهود المنظمتين من اجل دعم الحكومات ومنظمات أصحاب العمل والعمال لتعزيز جدول أعمال العمل اللائق وتنفيذ البرامج القطرية للعمل اللائق.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بالمكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية في الدول العربية،
تلفون: ٩٦١ ١ ٧٥٢٤٠٠
فاكس: ٩٦١ ١ ٧٥٢٤٠٥
البريد الالكتروني: beirut@ilo.org
http://www.ilo.org/public/english/region/arpro/beirut/

@ M.Crozet / ILO

نيبال تصدّق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩

❖ وافق البرلمان التشريعي النيبالي على التصديق على اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية رقم ١٦٩ التي اعتمدتها منظمة العمل الدولية عام ١٩٨٩. هكذا تصبح النيبال البلد الأول في جنوب أسيا والبلد الثاني في آسيا الذي يصدّق على الاتفاقية. فقد صدّق البرلمان النيبالي على الاتفاقية رقم ١٦٩ في ٢٢ آب/أغسطس وقدمها وزير التنمية المحلية رسمياً إلى منظمة العمل الدولية في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. بذلك يصبح مجموع اتفاقيات منظمة العمل الدولية المصادق عليها من النيبال احد عشر اتفاقية. وهذا يشمل سبع اتفاقيات أساسية لمنظمة العمل الدولية من أصل ثمانٍ (وهي تغطي القضايا الرئيسية كالتمييز وعمل الأطفال والعمل الجبري والحرية النقابية والمفاوضة الجماعية). إن اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بمعايير العمل الأساسية رقم ٨٧ حول الحرية النقابية ما زالت قيد الدرس في مجلس الوزراء للمصادقة عليها.

تدعم الاتفاقية رقم ١٦٩ مبدأ الإدارة الذاتية وتضمن حق السكان الأصليين في التشاور والمشاركة في مسائل تتعلق بتطورهم. كما تضمن حقهم في المساواة في المعاملة وفي الحصول على الخدمات التي توفرها الدولة، وتتضمن أيضاً أحكاماً محددة من أجل تعزيز وحماية مجتمعات وثقافات السكان الأصليين والقبليين. ومن بين أمور أخرى، تحمي هذه الاتفاقية الحق في ممارسة الاقتصاد التقليدي، والاحتفاظ بالأراضي والموارد التقليدية، واستخدام لغات السكان الأصليين في التعليم. في الواقع، تعتبر الاتفاقية رقم ١٦٩ الصك الوحيد الذي يلزم قانوناً حماية حقوق السكان الأصليين. أما بالنسبة للبلدان أخرى التي صادقت على الاتفاقية، اعتبر هذا الصك بمثابة إطار لإصلاحات دستورية وقانونية تؤدي إلى تنمية ومجتمعات أكثر شمولية وأكثر إنصافاً. أما في غواتيمالا، فقد لعبت للاتفاقية ١٦٩ دوراً هاماً في اتفاقات السلام التي وضعت حداً لأكثر من ٣٠ عاما من الحرب الأهلية بين السكان الأصليين والحكومة.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بقسم معايير العمل الدولية في منظمة العمل الدولية،
تلفون: ٤١٢٢٧٩٩٧١٥٥
فاكس: ٤١٢٢٧٩٩٦٧٧١
البريد الالكتروني: normes@ilo.org

WILEY-BLACKWELL

International Labour Organization

International Labour Review
Revue internationale du Travail
Revista Internacional del Trabajo

Editors

Mark Lansky *(English edition/Managing Editor)*
Patrick Bollé *(Edition française)*
Luis Lázaro Martínez *(Edición española)*

Editorial Board

Adrián Goldin *(University of San Andrés, Buenos Aires)*
Paul Osterman *(M.I.T. Sloan School of Management, Cambridge, MA)*
Trilok Singh Papola *(Institute for Studies in Industrial Development, New Delhi, and Indian Society for Labour Economics)*
Gerry Rodgers *(International Institute for Labour Studies, Geneva)*
Raymond Torres *(International Institute for Labour Studies, Geneva)*

- **Multidisciplinary** research in labour markets and economics
- **Rigorous** articles of the highest scholarly standards offering global coverage
- **Wide readership** in academia, the public sector and NGOs
- **International:** English, French and Spanish editions
- **Established** by the ILO in 1921; now led by top independent academics

For further information, please visit:

English edition: www.blackwellpublishing.com/ilr
French edition: www.blackwellpublishing.com/ritf
Spanish edition: www.blackwellpublishing.com/rite